مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (26) – العدد الثاني – إبريل 2025

أثر سياسات تحرير سعر الصرف على الفقر متعدد الأبعاد والمتغيرات الاقتصادية بمصر الفترة: 2008 – 2022

The impact of Exchange Rate Liberalization Policies on Multidimensional Poverty and Economic Variables in Egypt Period: 2008 - 2022

د/ أحمد سمير أبو الفتوح يوسف
مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للدراسات النوعية - الجيزة

تاريخ الإرسال	2025-01-26
تاريخ القبول	2025-02-16
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

المستخلص:

تناولت الدراسة تأثير سياسات تحرير سعر الصرف على الفقر متعدد الأبعاد والمتغيرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة: 2008 – 2022. وهدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التغيرات في أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، وتأثيرها. حول التغيرات في بعض العوامل الاجتماعية المرتبطة بالفقر المتعدد وتوزيع الدخل في مصر.

كانت أهم النتائج أن انخفاض أسعار صرف العملة المحلية كان له آثار انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي من خلال انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وآثار سلبية على ميزان المدفوعات والميزان التجاري. كما ظهر تأثيره على: سعر الفائدة على القروض، ومعدل التضخم، ومعدل نمو الاقتصاد المصري في معظم الفترات.

وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين هيئات اتخاذ القرار النقدي في الدولة وأجهزة اتخاذ القرار المالي. وينبغي تنفيذ قرارات السياسة النقدية تدريجيا حتى لا تؤثر على جاذبية المستثمرين. زيادة الصادرات في كافة المجالات المتاحة. تقديم الدعم المادي والعيني للفئات الأكثر احتياجاً بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للحد من البطالة.

الكلمات المفتاحية:

أسعار الصرف – الجنيه المصري مقابل الدولار– المتغيرات الاقتصادية – السياسات المالية أو النقدية – الفقر – الفقر متعدد الأبعاد – توزيع الدخل – النمو الاقتصادي.

Abstract:

The study examined the impact of exchange rate liberalization policies on multidimensional poverty and economic variables in Egypt during the period: 2008 - 2022. The study aimed to clarify the relationship between changes in the exchange rates of the Egyptian pound against the dollar, and their impact. About changes in some social factors associated with multiple poverty and income distribution in Egypt.

The most important results were that the decline in local currency exchange rates had deflationary effects on the gross domestic product through a decrease in export prices and an increase in import prices, and negative effects on the balance of payments and the balance of trade. Its impact also appeared on: the interest rate on loans, the inflation rate, and the growth rate of the Egyptian economy in most periods.

The study recommended the need for coordination between the monetary decision-making bodies in the country and the financial decision-making bodies. Monetary policy decisions should be implemented gradually so as not to affect the attractiveness of investors. Increasing exports in all available fields. Providing material and in-kind support to the neediest groups in cooperation with non-governmental organizations. Encouraging small, medium and micro enterprises to reduce unemployment.

Keywords:

Exchange rates - Egyptian pound against the dollar - Economic variables - Fiscal or monetary policies - Poverty - Multidimensional poverty - Income distribution - Economic growth.

1-مقدمة:

شهدت مصر الفترة الماضية عددًا كبيرًا من السياسات والقرارات الاقتصادية من أجل تصحيح المسار الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق التنمية المستدامة. وكان من أهم تلك القرارات التغيرات المتلاحقة في أسعار الصرف للدولار في مقابل الجنيه المصري، مما يدعوا إلى البحث لمعرفة آثار تلك القرارات وانعكاساتها على التنمية المستدامة، وحجم البطالة وسبل المحافظة على الثروة البشرية، وتنميتها كأحد أهم الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، في محاولة للقضاء على البطالة وما يستتبعها من تحركات في مؤشرات الفقر والمتغيرات الاقتصادية المتعددة. (جاد وآخرين، 2018)

قدم (البنا،2024) أن سياسات سعر الصرف ذات حساسية كبيرة، لما يترتب عليها من تحولات وتأثيرات على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، كما أن ذلك يرتبط بأثر التغير في أسعار الصرف في الأجل القصير على المستوى العام للأسعار، وعلى عناصر الطلب الكلي، ولا تلقى قبوال كافيا في معظم الأحوال نظرًا للتشوهات التي تحدثها المغالاة في سعر الصرف الأجنبي عند تطبيق سعر الصرف الثابت، وأيضًا تعرض الاقتصادات الوطنية للصدمات الخارجية والداخلية، مما جعل اختيار وسيلة تحرير سعر الصرف الأجنبي في ادول النامة محل جدل واسع.

بينما قدم (Spulbar, et al, 2022) أن الفقر يعتبر ظاهرة عالمية حيث تشير التقارير-جهات متعددة- إلى إنه ما بين 119 إلى 124 مليون من البشر بعد جائحة كورونا عام 2020 هم فقراء جدد ويتوقع أن يزداد العدد في السنوات التالية إذ يعتبروا هؤلاء فقراء جداً. بينما إزداد العدد في السنوات الثلاثة التالية ليصبح عدد الفقراء الإضافيين الذين يعيشون على أقل من 3.65 دولار في اليوم إلى 165 مليون بحلول 2023. وهذا خط متدني ولو رفع قيليلا لزادت نسبة الفقر بشكل كبير.

وبين (طلحة، 2022) أن البنك الدولي أشار في تقريره 2017 أن منطقة الشرق الوسط ومنطقة شمال أفريقيا يعدان من أكثر المناطق التي إزدادت فيها نسبة الفقر من 116.1 مليون نسمة بنسبة 40.6% إلى 130مليون في 2023 ليصل الى 36% من مجموع سكان البلدان العربية. وبالرغم من التقدم فمازال أربعة اخماس هؤلاء الفقراء يعيشون في المناطق الريفية التي تفتقر إلى الموارد، كذالك فإن أغلب المشاكل التي تواجه الفقراء لا تقتصر على المشاكل المادية بل تتعدى إلى ما هو أكبر من ذلك متمثلة في الحرمان من أبسط حقوقهم الانسانية في العيش من صحة وتعليم وغير ذلك.

وترتبط مشاكل الفقر متعدد الأبعاد بالساسات النقدية والسياسية والاجتماعية وغيرها من السياسات التي باتت تتخبط وتزيد من معدلات الوقوع في الفقر المدقع، وتشير الدراسة الحالية إلى وجود أثر لتلك السياسات والتي منها سياسات تحرير سعر الصرف على الفقر متعدد الأبعاد والمتغيرات الاقتصادية بمصر، حيث تبين الدراسة تلك الآثار الفترة 2008 – 2022 في محاولة لتقديم بعض التوصيات التي ممكن أن تحد من تلك الآثار السلبية المتوقعة حاليًا ومستقبلاً.

2-مصطلحات الدراسة:

أ. سعر الصرف: هو العملة المحلية مقومة بعملة أخرى (وحدات عملة أجنبية). فسعر صرف عملة دولة ما يرتبط باحتياطياتها من الذهب، وبأصولها الخارجية، وبقوة اقتصادها (الناتج المحلي، معدلات التضخم...). بجانب المتغيرات السياسية. أي أن قيمة الوحدة من العملة مقومة بوحدات العملة الأجنبية أو أجزاء منها، أي أن سعر الصرف يحدد العلاقة بين وحدتين من العملتين بحيث يمكن التعبير بإحداهما بدلالة الأخرى.

ب. سعر التعادل لأسعار الصرف: هو سعر رسمي اتفاقي وضعت أسسه بالاتفاقيات المصاحبة لإنشاء صندوق النقد الدولي عام 1944.

ج. السعر التجاري لأسعار الصرف: هو السعر المحدد والذي يستخدم في التبادل التجاري بين الدول لتسهيل وتنشيط التجارة الخارجية.

د. السعر المالي لأسعار الصرف: يحدد من قبل الدولة لتحويلات رأس المال منها وإليها كسبل صرف إدارية بين مؤسساتها.

هـ. السعر السوقي لأسعار الصرف: هو سعر يتحدد على أساس العرض والطلب في السوق الحر دون أن تتدخل الأنظمة الحكومية لتحدده أو تؤثر على عملياته.

و. الفقر الموضوعي: يعني وجود ضوابط موضوعية لتحديد مستوى الفقر وتفرق بين الفقراء وغيرهم بناءًا على مستوى الدخل ونفقات الاستهلاك؛ حيث تحدد الفقراء وفق مستوى الدخل، والذي يستطيع توفير الضروري من الغذاء الأساسي للفرد، والحاجات الأخرى مثل التعليم والخدمة الصحية، وبالتالي يكون أصحاب هذا الدخل فقراء.

ز. الفقر الاجتماعي: يعني قيام المجتمع بتقديم المساعدات المختلفة التي تساعد الأفراد أصحاب الاحتياج لتستقيم معيشتهم، وبذلك إقرار بفقرهم، ويتطابق ذلك المفهوم والمفهوم الإداري للفقر والذي تستند على برامج الضمان الاجتماعي والصحي وبرامج الإسكان المدعوم حيث يوضع المستفيدين من تلك البرامج في مصاف الفقراء أو المهمشين.

ح. الفقر المدقع: يمثل الحد الضروري من الاحتياجات اللازمة لتبقي الفرد أو الأسرة على قيد الحياة، وتتمثل في تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد احتياجات الغذاء للفرد أو الأسرة، ، وهي تمثل (2150 – 2200) سعر حراري للفرد يوميا.

ط. الفقر المطلق: يعني تكلفة سلة السلع التي تسد احتياجات الفرد أو الأسرة من الغذاء وغيره من الاحتياجات الضرورية، والمتمثلة في الغذاء والملبس والمسكن والتعليم والصحة والنقل.

ي. الفقر النسبي: يعني أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيرًا فقرًا نسبيًا، أو عندما تتلقى الأسرة دخلاً أقل بنسبة 50% من متوسط دخل الأسر، وهذا النوع من الفقر قابل للتغيير اعتمادًا على النمو الاقتصادي للبلد.

ك. خط الفقر: هو عبارة مؤشر يستخدم لقياس الفقر على أساس مستويات الاستهلاك أو الدخل. ويعتبر الشخص فقيراً إذا كان مستوى إستهلاكه أو دخلة أقل من مستوى الحد الأدنى اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية. ويختلف خط الفقر من دولة إلى أخرى حسب تكاليف المعيشة وطريقة الحياة في تلك الدولة، إلا أنه يوجد خط فقر دولي تم وضعه من قبل البنك الدولي يمكن استخدمه لحساب نسبة خط الفقر المحلي.

ل. الفقر متعدد الأبعاد: يرتبط الفقر متعدد الأبعاد بعدة مظاهر، حيث يقيس أوجه الحرمان المستمر من الحياة الكريمة وتتعدد أوجه الحرمان وتتداخل مثل (سوء الخدمات الصحية وصعوبة تلقيها – صعوبة فرص التعليم – سوء التغذية والجوع – الافتقار لمياه شرب آمنة ونظيفة – ضعف الخدمات الأساسية – كبر حجم مشاكل التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع – انعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات).

3-الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات التي تناولت سياسات تحرير سعر الصرف:

أ. دراسة (حاج موسى، 2011) بينت الدور الاستراتيجي لسعر الصرف في عمليات التنمية الاقتصادية المتكاملة، كما أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين أسعار الصرف واحتياطياتها خاصة الإستراتيجية والتي تستخدم لحل الأزمات الاقتصادية، غير أن هناك غياب للحوكمة في التصرف في تلك الاحتياطيات، لذلك يجب الحد من مظاهر الفساد للمساعدة في محاربة الفقر والحفاظ على البيئة.

ب. بينت دراسة (جاد وأخرين، 2018) أنه رغم الأثر الإيجابي لتغيرات سعر الصرف بزيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي، إلا أنه لم يكن من النشاط الاقتصادي، كونه من تحويلات

العاملين بالخارج ، مما أثر سلبيًا على معدلات البطالة التي مازالت في حدود غير آمنة وغير المقبولة عالميا.

ج. قدمت دراسة (البربري، 2021) تحليل 1999 – 2019؛ حيث تبين أن تحرير سعر الصرف المتتالي أدى لزيادات المتتالية في أسعار السلع الأساسية مما أدى لارتفاع معدلات التضخم، وزاد من حدة شعور الطبقات متوسطة ومنخفضة الدخل بانخفاض دخولهم الحقيقية وبالتالي زاد حجم الفقراء في مصر ليصل إلى نحو 62% من سكان مصر تحت خط الفقر وفقاً لتقارير البنك الدولي.

د. بينما تناولت دراسة (النقيب، 2021) اختبار تأثير سياسات زيادة سعر الفائدة للجنيه المصري، على سعر الفائدة للعملات الأجنبية وعلى أسعار الصرف 1991 – 2020 حيث تبين عدم وجود علاقة بينهما، كما أن هناك آثار سلبية لرفع سعر الفائدة على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

هـ. قدمت دراسة (Elshahawany, et al, 2022) أن تقلبات أسعار الصرف عالمياً أدت لزيادة تدفقات رأس المال، وزيادة هائلة في حجم المعاملات الدولية مما زاد من حدة تقلبات أسعار الصرف، وأوجدت علاقة سلبية بين تحرير سعر الصرف، وبين النمو الاقتصادى في مصر1990 – 2020.

و. تناولت دراسة (طلحة، 2022) تجارب تحرير سعر الصرف حول العالم، وبينت أن هناك العديد من القضايا يجب مراعاتها للانتقال السلس لنظام الصرف المرن كنظام جديد أكثر استدامة، بالأخص عندما يتم التعامل مع سعر الصرف كركيزة أساسية للسياسة النقدية وتوقعات التضخم، كما أن الدول الأقل نموًا تعاني من انخفاض احتياطاتها للعملات الأجنبية نظرًا لانخفاض صادراتها، وعجز الميزان التجاري لها، مما يؤدي لزيادة تقلبات أسعار الصرف. كما بينت أن الانتقال لنظام سعر صرف أكثر مرونة يجب أن يتم بشكل تدريجي لضمان توفر الشروط الأمنة

ز. دراسة (Farhani, et al, 2023) تناولت تحليل التأثيرات غير المتماثلة بين سعر الصرف الحقيقي والفقر في بعض بلدان المغرب العربي(الجزائر وتونس والمغرب) 1980 – 2018. وبينت أن زيادة سعر الصرف له تأثير سلبي أكبر على الفقر. ومن المتوقع أن تكون النتائج ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية في تصميم سياسات سعر الصرف والتضخم التي تؤثر على مستويات الفقر بين سكانها من خلال آلية التحويلات المالية وحجم القطاع غير الرسمي.

ح. دراسة (Chukwuka, et al, 2024) تناولت السياسة النقدية واستقرار أسعار الصرف في نيجيريا للحد من الفقر، بينت وجود علاقة بين تقلبات أسعار الصرف والفقر، وبالتالي كافة مشكلات بكافة المجالات الاقتصادية. اكتشفت أن تقلبات أسعار الصرف ترتبط عادة بفترات انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي – الرصيد الخارجي– والعكس. وكشفت بضمان استقرار سعر صرف العملة المحلية عند زيادة معدلات التصدير وتقليل الاستيراد والاعتماد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالاضافة إلى اتباع البنك المركزي لإجراءات تحفيزية تساهم في استقرار أسعار الصرف.

ط. دراسة (دحدوح وآخرين، 2024) تناولت أثر تحرير سعر الصرف على معدلات التضخم والبطالة في مصر 2013– 2022، فبينت أثر الارتفاع الحاد غير المسبوق لسعر صرف الدولار مقابل الجنيه (إجراءات التعويم) أدى لارتفاع كبير لأسعار السلع والخدمات والتأثير على معدلات التضخم والبطالة. وقد أدي هذا التغير لحدوث خسائر في الاقتصاد. وأوصت بتقديم سبل الدعم المختلفة للفئات الأكثر احتياجاً، والحد من الطلب الكلي علي السلع بحملات إعلامية لتفادي زيادة أسعارها، وزيادة الصادرات وعدم التركيز علي مجالات معينة في التصدير.

ي. دراسة (راهي، 2024) تناولت دور أنظمة سعر الصرف في بيان القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في السوق الدولية ودورها في تطوير الصادرات السلعية؛ في ظل حدة التنافس ما بين الاقتصاديات العالمية الفترة 1990 – 2019، وقد تبين وجود تأثير معنوي لسعر الصرف وتقلباته على الصادرات النفطية، والصادرات المصنعة والغذائية والزراعية وغير المصنعة.

ثانيًا: الدراسات التي تناولت الفقر متعدد الأبعاد:

أ. دراسة (ESCWA,2017): قدمت تقرير حول الفقر المتعدد الأبعاد في الوطن العربي، حيث أعد التقرير من المسوح الأسرية الوطنية لصحة الأسرة والطفل، واستخدم مؤشرا يعكس الأبعاد المختلفة للفقر، والصراعات والتحديات التي تواجه المنطقة، مع مراعاة التباين بين الدول في حجم السكان ونمو الاقتصاد وبنيته، والتنمية البشرية، وقدم التقرير مقترحات عملية لدعم جهود القضاء على الفقر متعدد الأبعاد بخطة التنمية المستدامة2030 وصولاً لسياسات تضمن حياة كريمة وتكافلا اقتصاديًا واستقرارًا اجتماعيًا للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المنشودة.

ب. دراسة (Burchi, et al, 2018) قدمت أن المؤشرات الدولية حول الفقر متعدد الأبعاد بها العديد من نقاط الضعف والتي مقارنة بالمقاييس النقدية الحالية للفقر، واعتمدت على مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي وضعته مبادرة اكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية ويستخدمه في برنامج الأمم المتحدة الإنمائية. والتي تشمل على (التعليم، والعمل اللائق، والوصول إلى مياه شرب مأمونة وصرف صحي كافي).

ج. دراسة (المغازي، 2020) بينت الحد الأدني والأقصي لنسب الفقر في محافظات مصر، حيث يتركز معظم الفقراء في المناطق الريفية وفي الصعيد على وجه الخصوص طبقًا لإحصائيات2012، كما بينت أن القطاع الزراعي يساهم في الحد من الفقر والبطالة بصورة أكبر من القطاعات الأخرى،وحاولت التعرف على البعد الاقتصادي والاجتماعي لظاهرة الفقر في الريف واقتراح سياسات وآليات الحماية الاجتماعية للحد من تلك الظاهرة.

د. دراسة (توات، وأخرين، 2020) تناولت تحليل الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، والذي بينت الدراسة انتشاره في غالبية الدول، حيث لا يقتصر على الدول العربية منخفضة الدخل فقط، لذلك نواجه الدول العربية تحديات كبيرة للحد من الفقر وبصورة نسبية.

هـ. دراسة (سفاري وأخرين، 2020) هدفت تحليل الفقر متعدد الأبعاد في الجزائر وهي (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة). وتوصلت أن الجزائر لا تعد من الدول الفقيرة مقارنة بمتوسط المؤشرات العالمية، وللقضاء على الفقر، كما يجب: الاهتمام بجانب التسرب من التعليم، زيادة الإنفاق على التعليم، والإنفاق على الصحة وخاصة صحة المرأة والطفل، تحسين البنية التحتية.

و. دراسة (مصطفي، 2020) تناولت العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي المصري 1999-2018 التعرف على حجم مشكلة الفقر في مصر ومحدداتها وأبعادها وأسباب تفاقمها وتقويم الإجراءات المطبقة للتخفيف من حدته، وبينت أن ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة يرجع لتطبيق إصلاحات اقتصادية (تحرير سعر الصرف، رفع أسعار الفائدة الأساسية، ...) كما أن العلاقة بين معدل الفقر ومعدل التضخم علاقة طردية، وأوصت بزيادة توفير الحماية الاجتماعية للفقراء، وتقليل التفاوتات في توزيع الدخل بتوفير فرص عمل منتجة.

ز. دراسة (Spulbar, et al, 2021) تناولت دور التطور التكنولوجي في القضاء على الفقر، فقامت بدراسة تأثير التطور الرقمي على الفقر لمجموعة بيانات مكونة من 35 دولة للفترة 2005 ـــ 2018، وقد تبين أن التكنولوجيا تمكين الدول من الاستثمار في المأوى والسلع الأولية، حيث تعد أحد الطرق الأساسية لتطوير الاقتصاديات.

ح. دراسة (الزيني، 2022) تناولت الفقر متعدد الأبعاد والذي يقيس أوجه الحرمان المتعددة في الخدمات والمتطلبات الضرورية للفرد، وكذلك خصائص ومدى انتشار الحرمان في الأبعاد التعليمية والصحية والظروف المعيشية،وتبين أن البُعد الصحي يأتي في المرتبة الأولى يليه البُعد التعليمي.

ط. دراسة (Alkire, et al, 2023) تابعت ما نشره حول الفقر متعدد الأبعاد في 75 دولة، وتقييم الأساليب المختلفة لنمذجة مسارات الحد من الفقر في تلك البلدان.

ي. دراسة (نادية وآحرين، 2024) تناولت مشكلة الفقر في ليبيا، فبينت أن ظاهرة الفقر يعاني منها أغلب المجتمعات المعاصرة، حيث تشير بعض الدراسات أن خُمس سكان العالم يصتفوا فقراء باعتبارات أخرى غير دخل الفرد؛ مثل عدم إمكانية الحصول على المسكن أو مواصلة التعليم والزواج، وبينت أن للفقر أثر سلبي على سن الزواح وعلى عدم الاستقرار الأمني، وتوصلت أن أكثر متغيرات إحتمالية الوقوع في الفقر هي المستوى التعليمي لعائل الاسرة وخاصة إذا كان من النساء.

ك. دراسة (UNDP, 2024) تناولت المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد لعام 2024 – الفقر وسط الصراع – حيث قارن التقرير بين تلك المؤشرات وبيانات الصراع العنيفة، تضمن التقرير بيانات لـ 20 دولة جديدة. ويعرض بيانات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد من 112 دولة تغطي 1359 منطقة صراع، كما أن 1.1 مليار من 6.3 مليار شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد حاد، وأكثر من نصفهم من الأطفال، وتشمل أوجه الحرمان الشائعة الافتقار إلى السكن اللائق والصرف الصحي والكهرباء ووقود الطهي والتغذية والالتحاق بالمدارس.

ثالثًا: التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة إجراءات تحرير أسعار الصرف وأثار تقلباتها على المتغيرات العامة والاقتصادية مثل الفقر والبطالة والتصدير وحركة التجارة العالمية، والميزة التنافسية للصادرات المصرية بالتجارة العالمية وغيرهم. كما بينت الآثار السلبية للحوكمة وعدم القضاء على الفساد، وللعمليات غير المدروسة والمتسرعة لإجراءات التحول بين أنظمة السياسات النقدية، وكذلك سياسات عدم ضبط الأسواق، وعدم الاعتماد على إنتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير، عدم دعم العمليات التصديرية، والاعتماد على الحلول السطحية والسريعة كزيادة معدلات الفائدة للعملة المحلية، وتشجيع التحويلات الخارجية للعاملين بالخارج من خلال زيادة معدلات الفائدة على العملات الأجنبية، وغيرها من الإجراءات غير متوسطة وبعيدة المدي

لعمليات الإصلاح الاقتصادي. كما تناولت الدراسات السابقة الفقر متعدد الأبعاد وتحليل أبعاده ومؤشراته الدولية المتمثلة في (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة)، وبينت جهود القضاء على الفقر متعدد الأبعاد بخطة التنمية المستدامة2030، وكيف يمكن استخدام التكنولجيا في القضاء على الفقر، وصولاً لسياسات تضمن حياة كريمة وتكافلا اقتصاديًا واستقرارًا اجتماعيًا للقضاء على الفقر، فتناولت الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية والجزائروليبيا ومصر، ومناطق الصراع حول العالم.

ومن خلال استقراء الدراسات السابقة لم تتناول أي من تلك الدراسات أثر تحرير أسعار الصرف على معدلات الفقر متعدد الأبعاد ولفترات طويلة؛ وهو ما تسعى الدراسة الحالية لتناوله من خلال دراسة أثر سياسات تحرير سعر الصرف على الفقر متعدد الأبعاد وتوزيع الدخل في مصر الفترة: 2008 – 2022.

4-المشكلة البحثية:

المشكلة البحثية التي تتناولها الدراسة الحالية تتمثل في كشف اللثام عن تأثير التغير الحادث في سعر صرف العملة المحلية بالدولار على معايير الفقر متعدد الأبعاد في المجتمع المصري مثل الرقم العام لتسعير المستهلك المصري، وكذلك على أسعار الفائدة على كل من القروض والودائع، وعلى البطالة والتضخم. وذلك خلال الفتر ة من 2008 إلى 2022 (خمسة عشر) عاماً ميلادياً.

5-فرضية الدراسة:

كانت فرضية العدم هي الفرض الذي بدأ به الباحث؛ بما يعني أن تغير سعر الصرف ليس له تأثير على أي من المتغيرات المذكورة أعلاه حتى تثبت الأدوات الإحصائية عكس فرض العدم المشار إليه سابقاً أو لا تتمكن البيانات المتاحة من رفض فرض العدم.

6-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة توضيح العلاقة بين تغير سعر صرف الجنيه المصري بالدولار والتغيرات التي تحدث في بعض العوامل الاجتماعية المتعلقة بالفقر وتوزيع الدخل. وتشير الدراسة إلى الدروس المستفادة لوقاية، والترشيد نحو مستقبل آمن.

7-أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في سعيها للتعرف على: أثر تغيرات سعر الصرف على الفقر متعدد الأبعاد في مصر، كما تستمد أهميتها من أن التغيرات الحادثة في سعر الصرف؛ تتحكم

في القوة الشرائية لمتطلبات الحياة في مصر. وبناءًا على ذلك تتحكم هذه التغيرات في رفاهية المجتمع، ويتم تنظيمها من خلال الأهداف التالية:

- دور سعر الصرف في دعم النشاط الاقتصادي، وأسواقه وتنوع الأهداف والأغراض لتلك الأسواق.
- سياسات سعر الصرف وأهمتها في تحديد سعر الصرف.
- العوامل المؤثرة في سعر الصرف وانعكاسه على النشاط الاقتصادي.
- سعر الصرف كمتغير اقتصادي محوري في النشاط الاقتصادي المصري.

كما تأتي أهمية الدراسة الحالية من خلال ما يلي: هناك كثير من الأبحاث والدراسات في المكتبة العربية التي اهتمت بدارسة أسعار الصرف وأثاره المختلفة واستكمالا لتلك الدراسات قام الباحث بدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الفقر متعدد الأبعاد وتوزيع الدخل وذلك بعد قرارات تحرير سعر الصرف بشكل كامل وذلك محاولة من الباحث في إدلاء دلوه والمساهمة – ولو بشكل بسيط – في تقليل آثار هذه المشكلة.

8-منهجية الدراسة:

إن دراسة موضوع أثر تغيرات أسعار الصرف على الفقر متعدد الأبعاد والتنمية المستدامة وانعكاساتها على حجم البطالة بمختلف جوانبه ومتغيراته ومحاولة الربط بين هذه المتغيرات يجعلنا نستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم استخدامه في الجانب النظري والعملي وذلك لاعتماده على وصف المشكلة محل الدراسة واستخلاص أهم النتائج التي يمكن التوصل لها حيث يتم دراسة حجم البطالة ومدى تأثرها بتغيرات سعر الصرف وأثر ذلك على التنمية المستدامة.

9-الإطار النظري:

أولاً: سياسات تحرير أسعار الصرف:

أ. أسواق صرف العملات:

قدم (طلحة، 2022) أسعار صرف العملات بأنها أمر ضروري يتم عند التعاملات التجارية بين الدول لاختلاف العملات التي تقيم بها السلع والخدمات المتبادلة، حيث استخدم الذهب سابقًا كأسلوب مقبول للوفاء بالالتزامات الأولية لسهولة انتقاله بين الدول، مما يعمل على نمو المبادلات التجارية الدولية، وحمايتها من التقلبات التي قد تلحق بالوحدات النقدية. وقدمها (مصطفي، 2020) بأنها ثمن وحدة من عملة أجنبية معينة في مقابل وحدة أو عدة وحدات من العملة الوطنية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري والذي يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات يتم

تبادلها بين البلدين. وبين (حاج موسي، 2011؛ راهي، 2024) أن سعر الصرف الأسمي عرضة للتغير اليومي أو اللحظي، وأن هذه التغيرات تسمى إما تدهورًا أو تحسنًا. التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية والعكس.

وقدم (Maehle, et al, 2013؛ Chukwuka, et al, 2023) أن لأسعار صرف العملات مكانة كبيرة في الدراسات والفكر الاقتصادي، حيث تظهر آثار تغيراته على ميزان المدفوعات بصفة عامة، والميزان التجاري بصفة خاصة، فيؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وبالتالي عزوف المستهلكين المحليين عن شراء السلع الأجنبية، مما يؤدي لزيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية، وارتفاع حجم الصادرات وتقليل الواردات، مما يؤدي لتحسين العجز في الميزان التجاري، ولكن من الممكن أن يصاحب انخفاض أسعار صرف العملة المحلية أثار انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لانخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وتلك المؤشرات عادة تحدث في الدول ذات الاقتصاديات المتوسطة والضعيفة.

وتتنوع أنواع أسواق الصرف للعملات تبعا لنوعية العمليات الدائرة به، فمنها السوق الحاضرة، والآجلة والسوق التبادلية المزدوجة (سوق المقايضة) وقدمها (جاد وآخرين، 2018) كالتالي:

السوق الحاضرة: تعد من أهم أسواق الصرف، وتتم بها عمليات التبادل بالبيع والشراء الحاضرة للأوراق النقدية، فيتم تسليم العملات المتبادلة خلال يومي عمل، بالإضافة ليوم التعاقد، وأسعار تلك العمليات يتحدد على أساسها أسعار باقي الأسواق (الآجلة / المقايضة).

السوق الآجلة: يتم فيها إجراء البيع والشراء الآجل، والتبادل الفعلي للعملات فى تاريخ لاحق للتعاقد؛ حيث تحرر العقود، ويعتبر السوق الآجل من العمليات التجارة الدولية، ويعمل على الاستثمار في الأصول المالية المقومة بالعملات الأجنبية، حيث يتم بواسطة تلك العمليات تغطية وتأمين تلك العمليات ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

سوق المقابضة: تختص بعمليات المبادلة بيعًا وشراءًا؛ مع اختلاف زمن العمليات، سواء للمبادلة بنفس العملة أو مقابل عملة أخرى في السوق الحاضر، وتتم عمليات متزامنة في تلك السوق الآجلة لبيع العملة التي سبقت شراءها أو شراء العملة التي سبق بيعها في السوق الحاضرة.

ب. أغراض وأهداف التعامل في أسواق صرف العملات:

تتعدد أهداف المتعاملين في أسواق الصرف، فهناك أهداف أساسية وثانوية طبقًا لطبيعة السوق، فترتبط كافة التعاملات في تلك الأسواق بعدة أهداف؛ مثل أنشطة التجارة العالمية والسياحة والتعاون الاقتصادي الدولي وعمليات الموازنة والمراجحة التي تهدف للربح من اختلاف أسعار الصرف. وأخيرًا تعاملات تختص بعمليات المضاربة لتحقيق ربح سريع، ولكنها تضر أسواق الصرف ونظام النقد الدولي، ومن تلك العمليات:

عمليات التغطية: وتهدف إلى تغطية عمليات تبادل العملات أو تبادل أصول تم تقيمها بعملات متنوعة، لتغطية عمليات استثمارية، من خلال استخدام تحولات بين العملات الأجنبية، والتي يتوقع ارتفاعها أو انخفاضها طبقًا لأسعار صرفها.

عمليات الموازنة: وهي عمليات تحقيق الربح من خلال اختلاف سعر صرف العملات بين سوقين أو أكثر في ذات الوقت. وذلك بشراء العملة من سوق منخفضة السعر، وبيعها في سوق مرتفعة السعر.

عمليات المضاربة: تعني المخاطرة لتحقيق أقصى ربح، من خلال شراء وبيع "عملة ما" في السوقين الحاضرة والأجلة، تبعًا لتوقعات الاتجاهات السعرية لتلك العملة في المستقبل، مع احتمالية الخسارة، من خلال الخبرة بالأسواق، وتتبع تغييرات أسعار الصرف.

ج. سياسات أسعار الصرف:

قدم (البنا،2024) أن مصر منذ بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي عام 1991 بدعم البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، تم استخدام سعر الصرف الأجنبي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي؛ حيث تضمن البرنامج في مرحلته الأولى تحرير وتوحيد معدل الصرف، وتم إلغاء نظام سعر الصرف المتعدد واستبداله بنظام صرف مزدوج مؤقتًا، وتم تخفيض سعر صرف الجنيه المصري للنصف عام 1991 وفي بداية عام 2003 تم تعويم الجنيه، وفك ارتباطه بالدولار الأمريكي، وترك المعاملات المالية لسوق العرض والطلب "التعويم المدار" ، وجاء القرار حينها مبررا، بالسعي لخفض العجز في الميزان التجاري وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتحقيق التوزان بين العرض والطلب بالسوق النقدي، وطرحت تلك المبررات عام 2016 في إطار برنامج تسهيل الصندوق الممتد، والذي قدمه الصندوق لمصر وتطبيق نظام سعر الصرف المرن المدفوع بقوى السوق.

د. العوامل المؤثرة في أسعار صرف العملات:

يتأثر سعر الصرف بعدة متغيرات دولية، فيعد مؤشرًا للتقلبات الاقتصادية الدولية ذو التأثير المتبادل، فهو يتأثر بالعوامل المحددة له ومكوناته، كما يؤثر فيهما. وقد قدم (البربري، 2021) أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف بصور مختلفة منها:

ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات مؤشر عن علاقة الدولة بالعالم الخارجي، فيرى البعض أن تأثيره على سياسات أسعار الصرف بالتخفيض نتيجة العجز الدائم فيه، ولتحقيق الآثار الإيجابية من تخفيضه؛ يجب توافر المرونة في الصادرات والواردات، بينما يرى أخرون؛ أنه لا تكفي تلك الإجراءات لجعل سياسات تخفيض سعر الصرف فعالة، لكنها تتحقق تبعا لقوى السوق الحر من خلال المصدرين والمستوردين بالأسواق المختلفة، كما فسر البعض أن الطفرات في بعض موازيين المدفوعات من الدول النامية تكون غالبًا ليس على أساس توافر شرط المرونة فقط، بل – أيضًا – على أساس هيكل أسواق التجارة الخارجية. ومن الاختلالات التي تصيب موازين المدفوعات الاختلال (العارض – الموسمي – الدوري –الهيكلي)، ويري البعض أن الدول تتخذ عدة سياسات لتسوية تلك الاختلالات المؤقتة أو الموسمية: بالسحب من احتياطيات الذهب أو العملات الأجنبية، مما يؤثر سلبيا على احتياطيات الدولة من العملة الأجنبية، وعلى قيمة سعر صرف عملتها.

الطلب على السلع والخدمات الأجنبية: غالبًا تؤثر عمليات شراء السلع والخدمات الأجنبية على الطلب للعملات الأجنبية، فهي علاقة طردية فكلما زاد الطلب على شراؤها زاد الطلب على العملات الأجنبية، وفى مقابل ذلك فإن زيادة عرض العملات الوطنية يؤثر على سعرها بالانخفاض. وبزيادة الواردات للدولة ينخفض الطلب على السلع والخدمات المحلية أى ينخفض الطلب على العملات المحلية وهذا يعكس الحالة الاقتصادية للدولة.

الضرائب كسياسة مالية ونقدية: تعد الضرائب من السياسات المالية التي تفرض لمحاصرة التضخم، وتساعد على تحسين أسعار الصرف، فهي تمثل إيرادات حكومية حيث تعمل على تخفيض العجز المالي للحكومة، وتحول دون اللجوء إلى زيادة العرض النقدى لسد العجز المالي أو الاعتماد على الاحتياطات الأجنبية، وبالتالي إنخفاضها. كما تعمل الضرائب من ناحية أخرى على خفض السيولة النقدية المتاحة.

التضخم: يعتبر التضخم من أخطر الاختلالات التي تصيب اقتصاديات الدول بالضعف فيؤدى إلى إضعاف القدرة التصديرية للدولة –لارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وأرتفاع أسعار الصادرات– مما يخفض من قدرة الدولة التنافسية في السوق الخارجية، وهو ما يؤدى إلى

ضعف قدرة الدولة على تدبير التمويل اللازم للتنمية من العملات الأجنبية لذا يرتفع سعر صرف العملات الأجنبية.

هـ. التغيرات في أسعار الصرف وأثرها على العوامل الاقتصادية:

(1) تجربة مصر بين 1992-1997:

شهدت تلك الفترة تزايد الاختلالات الاقتصادية الكلية، حيث ارتفعت معدلات التضخم وإن لم تصل إلى معدلات التضخم الجامح. بالمقابل توسعت الاختلالات في الموازنة وارتفعت سرعة نمو الكتلة النقدية. ووصل نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع لدى البنوك، إلى 46% 1990 . وقد تدهور سعر الصرف الحقيقي بنسبة 30% ما بين 86 / 1991، وكانت نسبة العجز الميزان الجاري 10% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991/90. وقد تم تعديل الموازنة عبر إدراج ضريبة المبيعات العامة، وإصلاح ضريبة الدخل، ورفع رسوم قناة السويس ومدخلات النفط ، رفع نسب الضرائب على الواردات، خفض الإنفاق الحكومي، الحصول على إعفاءات لبعض الديون وإعادة جدولة البعض الآخر. مما أدى لارتفاع معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 147% خلال الفترة 1989/88 و1991/90.

وفي عام 1991 تم تطبيق برنامج تثبيت وتصحيح هيكلي من خصائصه الأساسية: توليف السياسة المالية والنقدية وسياسات الإقراض مع سياسة سعر صرف إسمي كمثبت وذلك لإعطاء إشارة قوية لالتزام الحكومة بمحاربة التضخم وكذلك لتخفيض آثار سعر الصرف الإسمي على الأسعار. وكانت أبرز النتائج:

- انخفاض نسبة العجز في الموازنة بشكل حاد.
- انخفاض نسبة المديونية الحكومية.
- انخفاض حاد في معدل نمو الكتلة النقدية.
- تحسن في الحساب الجاري وارتفاع الاحتياطي من العملة الأجنبية.
- تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي.
- انخفاض نسبة الودائع بالعملة الأجنبية.
- معدل نمو الإقراض الحقيقي ظل موجباً.
- قفزت أسعار الفائدة لمعدلات عالية بعد تحريرها عام 1991 وعادت للانخفاض بسرعة.
- كانت تكلفة برنامج محاربة التضخم، دورة تجارية قصيرة المدة. حيث أن معدل النمو انخفض إلى 1% سنة 1991/90 ولكنه ارتفع ثانية إلى 4.6% سنة 1995/94 و 5% ما بين 95-1997.

(2) التغيرات في أسعار الصرف خلال فترة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (1) التغيرات الدنيا والقصوى في سعر صرف مائة جنيه بالدولار خلال 2008–2022 كالتالي:

جدول رقم (1)

التغيرات الدنيا والقصوى في سعر صرف مائة جنيه مصري بالدولار خلال 2008–2022

السنة	أدنى	أقصى
2008	17.8974	18.9050
2009	17.6106	18.3763
2010	17.2479	18.4887
2011	16.6061	17.2861
2012	14.3266	16.6146
2013	14.2676	15.7257
2014	14.0245	14.4142
2015	12.6261	13.2977
2016	5.2211	12.9532
2017	5.3317	6.3621
2018	5.5971	5.6989
2019	5.5984	6.2624
2020	6.1903	6.4606
2021	6.3712	6.4357
2022	4.0474	6.3912
Min	4.0474	5.6989
Max	17.8974	18.9050
Range	13.8500	13.2061
Mean	10.8643	12.2448
]	5.4234	5.3358

المصدر: من إعداد الباحث طبقًا لمؤشرات أسعار الصرف مصادر متعددة

التعليق على الجدول: يشير الجدول رقم (1) إلى أن قيم سعر صرف مائة جنيه بالدولار قد تراوحت من 4.0474 إلى 17.8974 بمتوسط قدره 10.8643 و انحراف قياسي قدره 5.4234 ، وأن قيم سعر صرف مائة جنيه بالدولار القصوى قد تراوحت من 5.6989 إلى 18.9050 بمتوسط قدره 12.2448 وانحراف قياسي قدره 5.3358 ، وهذا موضح في الشكل رقم (1).

وبالنظر إلى قيم كلى الحدين قد بدأت مرتفعة ثم بدأت في التناقص منذ 2008 وحتى 2015، وكان ذلك بمعدل تناقص معتدل حين بدأ التناقص بصورة حادة حتى عام 2017 ثم عاودت القيم الإنخفاض بمعدل معتدل حتى وصلت تلك القيم إلى أقل حد لها في نهاية 2022. ويمكن أن يفهم من جدول(1) ومن الرسم التوضيحي أن سعر العملة المحلية ظل يتناقص الفترة 2008–2022 مما يشير إلى التأثر الإجباري بالتذبذبات العالمية في

سعر الدولار، وما تبعه من تذبذب وعدم الاتزان في ميزان المدفوعات بين مصر ودول العالم. وتتفق هذه النتيجة مع ما وجده (النحال، 2016) الذي عرف سعر صرف العملة الجاري أو الإسمي على أنه حساب سعر العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين. كما ويمكن ملاحظة أن تناقص قيم سعر صرف العملة المحلية يتوقع أن يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات التجاري بين البلدين كما جاء في نتائج دراسة (دحدوح وآخرين، 2024)، الذي وجد أن لانخفاض سعر صرف العملة المحلية أثار انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وهذا ما يحدث في الدول النامية على الصعيد الدولي. ومن ثم ينتظر الباحث استعراض الأثر المصاحب لإنخفاض سعر العملة المحلية على المتغيرات قيد الدراسة والمتعلقة كثيراً بالفقر متعدد الأبعاد وذلك قبل القفز إلى استنتاجات سريعة.

شكل رقم (1)

تغيرات سعر صرف مائة جنيه مصري بالدولارسنوياً الفترة 2008-2022 في الحدين الأدنى والأقصى

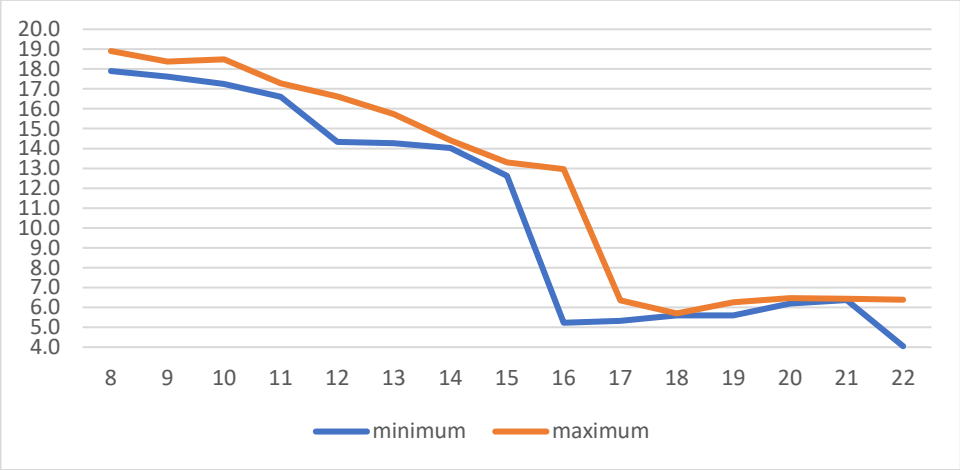

المصدر: من إعداد الباحث

(3) العلاقة بين تغيرات القيم القصوى لسعر الصرف وما يقابلها من قيم قصوى للرقم العام للتضخم خلال فترة الدراسة:

يوضح الحدول رقم (2) العلاقة بين تغيرات القيم القصوى لسعر الصرف الفترة 2008-2022، وما يقابلها من قيم قصوى للرقم العام للتضخم في تسعير المستهلك كالتالي:

جدول رقم (2)

العلاقة بين التغيرات االقصوى في سعر صرف مائة جنيه بالدولار والحد الأقصى للتضخم في تسعير المستهلك الفترة 2008- 2022

السنة	الحد الأقصى لسعر مائة جنيه	الحد الأقصى للتضخم
2008	18.9050	6.5800
2009	18.3763	9.1900
2010	18.4887	7.1700
2011	17.2861	11.8400
2012	16.6146	12.0800
2013	15.7257	12.9700
2014	14.4142	13.1100
2015	13.2977	13.9000
2016	12.9532	14.3500
2017	6.3621	23.2700
2018	5.6989	32.9500
2019	6.2624	23.6500
2020	6.4606	14.4000
2021	6.4357	17.6800
2022	6.3912	21.2700
R	-0.8495	معنوي عند 1%
R2	0.722	
r(df13)	1%=0..6411	

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق على الجدول: تشير قيمة معامل الارتباط (0.8495-) كانت سالبة أي أن العلاقة بينهما كانت سلبية بمعنى أنه كلما زاد سعر الصرف كلما قل التضخم في تسعير المستهلك على مستوى الرقم العام، والعكس صحيح. كما وأن هذه العلاقة كانت عالية المعنوية على مستوى 1%. ومن جانب آخر تشير قيمة معامل التحديد (0.722) إلى أن تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 72% من التغيرات في الحد الأقصى للتضخم في تسعير المستهلك، وهذا يعكس طبيعة الأثر الخطير لتغيرات سعر الصرف على مخاوف المواطنين من تذبذبات سعر الصرف، لما له من عظيم الأثر على القوة الشرائية للعملة وبالطبع ينعكس ذلك على أمن المواطن الذي يخشى عدم قدرة دخله على شراء السلع والخدمات الضرورية لحياته اليومية. ويتمشى هذا مع ما أضافت (هجيرة وآخرين، 2012). من أن سعر الصرف الاسمي عرضة للتغير اليومي وأن هذه التغيرات قد تسمى تدهورا أو تحسنا. والتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية. ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه (النقيب، 2021) من أن

سعر صرف العملة له مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي، لما لسعر الصرف من آثار خطيرة على ميزان المدفوعات بصفة عامة، والميزان التجاري بصفة خاصة. حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى عزوف المستهلكين المحليين عن شراء السلع الأجنبية، مما يؤدي لزيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية، ويؤدي ذلك لارتفاع في حجم الصادرات وتقليل الواردات وهذا يؤدي إلي تحسين العجز في الميزان التجاري.

(4) العلاقة بين بين تغيرات القيم القصوى لسعر الصرف وما يقابلها من قيم دنيا للرقم العام للتضخم خلال فترة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (3) العلاقة بين تغيرات القيم القصوى لسعر الصرف وما يقابلها من قيم دنيا للرقم العام للتضخم في تسعير المستهلك كالتالي:

جدول رقم (3)

العلاقة بين التغيرات االقصوى في سعر صرف مائة جنيه بالدولار و الحد الأدنى للتضخم في تسعير المستهلك 2008-2022

السنة	الحد الأقصى لسعر مائة جنيه	الحد الأدنى للتضخم
2008	18.9050	3.15
2009	18.3763	4.10
2010	18.4887	3.37
2011	17.2861	4.26
2012	16.6146	6.27
2013	15.7257	7.10
2014	14.4142	7.26
2015	13.2977	7.88
2016	12.9532	8.20
2017	6.3621	10.54
2018	5.6989	21.90
2019	6.2624	11.45
2020	6.4606	9.02
2021	6.4357	9.22
2022	6.3912	10.19
R	-0.78	معنوي عند 1%
R2	0.611	
r(df13)	1%=0..6411	

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق على الجدول: تشير قيمة معامل الارتباط (0.78-) كانت سالبة أي أن العلاقة بينهما كانت سلبية بمعنى أنه كلما زاد سعر الصرف كلما قل التضخم في تسعير المستهلك على مستوى الرقم العام، والعكس صحيح. كما وأن هذه العلاقة كانت عالية المعنوية على مستوى 1%. ومن جانب آخر تشير قيمة معامل التحديد (0.611) إلى أن تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 61% من التغيرات في الحد الأدنى للتضخم

في تسعير المستهلك و هذا يعكس طبيعة الأثر الخطير لتغيرات سعر الصرف على مخاوف المواطنين من تذبذبات سعر الصرف لما له من عظيم أثر على القوة الشرائية للعملة وبالطبع ينعكس ذلك على أمن المواطن الذي يخشى عدم قدرة دخله على شراء السلع و الخدمات الضرورية لحياته اليومية. ويتمشى هذا مع ما أيدته دراسة (هجيرة وآخرين، 2012). من أن انخفاض سعر الصرف يحفز النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية، ويؤدي ذلك لارتفاع في حجم الصادرات وتقليل الواردات ما قد يؤدي إلي تحسين العجز في الميزان التجاري، و لكن ليس هذا هو ما يحدث دائماً فهناك مؤثرات أخرى لم يتم تناولها.

(5) العلاقة بين تغيرات القيم القصوى لسعر الصرف وما يقابلها من قيم سعر الفائدة على القروض خلال فترة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (4) العلاقة بين تغيرات القيم القصوى لسعر الصرف وما يقابلها من قيم قيم سعر الفائدة على القروض كالتالي:

جدول رقم (4)

العلاقة بين التغيرات االقصوى في سعر صرف مائة جنيه بالدولار و الفائدة على القروض الفترة 2008– 2022

السنة	الحد الأقصى لسعر مائة جنيه	سعر الفائدة على القروض
2008	18.9050	13.50
2009	18.3763	10.00
2010	18.4887	9.75
2011	17.2861	10.25
2012	16.6146	10.25
2013	15.7257	9.25
2014	14.4142	10.25
2015	13.2977	10.25
2016	12.9532	15.75
2017	6.3621	19.75
2018	5.6989	17.75
2019	6.2624	13.25
2020	6.4606	9.25
2021	6.4357	9.25
2022	6.3912	17.25
R	0.6975	معنوي عند 1%
R^2	0.486	
$r_{(df13)}$	r1%=0..6411	

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق على الجدول: تشير قيمة معامل الارتباط (0.6975) كانت موجبة أي أن العلاقة بينهما كانت طردية بمعنى أنه كلما زاد سعر الصرف للعملة المحلية كلما زاد سعر الفائدة على القروض والعكس صحيح. كما

وأن هذه العلاقة كانت عالية المعنوية على مستوى 1%. ومن جانب آخر تشير قيمة معامل التحديد (0.486) إلى أن تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 49% من التغيرات في سعر الفائدة على القروضز هذا يعكس طبيعة الأثر الخطير لتغيرات سعر الصرف على أعباء المواطنين من تذبذبات سعر الصرف لما له من عظيم أثر على قدرة دخله على استيعاب سداد تلك الفائدة جنبا إلى جنب مع تكاليف الحياة اليومية ويتمشى هذا مع ما تؤيده دراسة (النقيب، 2021) من أن انخفاض سعر الصرف يحفز النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية.

(6) العلاقة بين تغيرات القيم القصوى لسعر الصرف، وما يقابلها من قيم سعر الفائدة على الودائع خلال فترة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (5) العلاقة بين تغيرات القيم القصوى لسعر صرف مائة جنيه بالدولار خلال فترة الدراسة.و ما يقابلها من قيم سعر الفائدة على الودائع كالتالي:

جدول (5)

العلاقة بين التغيرات االقصوى في سعر صرف مائة جنيه بالدولار والفائدة على الودائع الفترة 2008-2022

السنة	الحد الأقصى لسعر مائة جنيه	سعر الفائدة على الودائع
2008	18.9050	11.50
2009	18.3763	8.50
2010	18.4887	8.25
2011	17.2861	9.25
2012	16.6146	9.25
2013	15.7257	8.25
2014	14.4142	9.25
2015	13.2977	9.25
2016	12.9532	14.75
2017	6.3621	18.75
2018	5.6989	16.75
2019	6.2624	12.25
2020	6.4606	8.25
2021	6.4357	8.25
2022	6.3912	16.25
R	0.7288	معنوي عند 1%
R^2	0.531	

$r_{(df13)}$ 1%=0..6411

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق على الجدول: تشير قيمة معامل الارتباط (0.7288) كانت موجبة أي أن العلاقة بينهما كانت طردية بمعنى أنه كلما زاد سعر الصرف للعملة المحلية كلما زاد سعر الفائدة على الودائع والعكس صحيح. كما

وأن هذه العلاقة كانت عالية المعنوية على مستوى 1%. ومن جانب آخر تشير قيمة معامل التحديد (0.531) إلى أن تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 53% من التغيرات في سعر الفائدة على الودائع و هذا يعكس طبيعة الأثر الخطير لتغيرات سعر الصرف على أعباء الدولة كمحاولة لتعويض المواطنين عن تحمل أثر تذبذبات سعر الصرف على قدرة دخلهم على استيعاب سداد الفائدة على القروض جنبا إلى جنب مع تكاليف الحياة اليومية ويتمشى هذا مع ما وجدته (هجيرة وآخرين، 2012). من أن انخفاض سعر الصرف يحفز النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية. ما قد يؤدي إلى قيام الدولة برفع الأسعار بوجه عام.

(7) العلاقة بين تغيرات قيم سعر الصرف وما يقابلها من قيم تضخم عام خلال فترة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (6) العلاقة بين تغيرات قيم سعر صرف مائة جنيه بالدولار خلال فترة الدراسة. وما يقابلها من قيم سعر الفائدة على الودائع كالتالي:

جدول رقم (6)

العلاقة بين التغيرات االقصوى في سعر صرف مائة جنيه بالدولار و التضخم الفترة 2008– 2022

السنة	الحد الأقصى لسعر مائة جنيه	التضخم
2008	18.9050	4.70
2009	18.3763	7.26
2010	18.4887	4.80
2011	17.2861	7.30
2012	16.6146	8.20
2013	15.7257	9.40
2014	14.4142	9.80
2015	13.2977	9.90
2016	12.9532	10.70
2017	6.3621	14.40
2018	5.6989	29.80
2019	6.2624	20.20
2020	6.4606	11.40
2021	6.4357	11.80
2022	6.3912	14.00
r	−0.7670	معنوي عند 1%
R2	0.588	

$r_{(df13)}$ 1%=0..6411

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق على الجدول: تشير قيمة معامل الارتباط (0.7670-) كانت سالبة أي أن العلاقة بينهما كانت سلبية بمعنى أنه كلما زاد سعر الصرف كلما قل التضخم والعكس صحيح. كما وأن هذه العلاقة كانت عالية المعنوية على مستوى 1%. ومن جانب آخر تشير قيمة معامل التحديد (0.588) إلى أن تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 59% من التغيرات في التضخم و هذا يعكس طبيعة الأثر الخطير لتغيرات سعر الصرف على مخاوف المواطنين من تذبذبات سعر الصرف لما له من عظيم أثر على القوة الشرائية للعملة وبالطبع ينعكس ذلك على أمن المواطن الذي يخشى عدم قدرة دخله على شراء السلع و الخدمات الضرورية لحياته اليومية. ويتمشى هذا مع ما قدمته (هجيرة وآخرين، 2012). من أن انخفاض سعر الصرف يحفز النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية، ويؤدي ذلك لارتفاع في حجم الصادرات وتقليل الواردات ما قد يؤدي إلي تحسين العجز في الميزان التجاري، و لكن ليس هذا هو ما يحدث دائماً فهناك مؤثرات أخرى ليس مجالها هنا.

(8) العلاقة بين تغيرات قيم سعر الصرف وما يقابلها من قيم البطالة خلال فترة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (7) العلاقة بين تغيرات قيم سعر صرف مائة جنيه بالدولار خلال 2008-2022، وما يقابلها من قيم البطالة كالتالي:

جدول رقم (7)

العلاقة بين التغيرات في سعر صرف مائة جنيه بالدولار والبطالة 200-2022

السنة	الحد الأقصى لسعر مائة جنيه	البطالة
2008	18.9050	9.00
2009	18.3763	9.40
2010	18.4887	9.10
2011	17.2861	12.40
2012	16.6146	13.00
2013	15.7257	13.40
2014	14.4142	13.40
2015	13.2977	12.80
2016	12.9532	12.70
2017	6.3621	12.00
2018	5.6989	10.60
2019	6.2624	8.10
2020	6.4606	9.60
2021	6.4357	7.50
2022	6.3912	7.40
R	0.3678	معنوي عند 20%
R^2	0.135	
$r_{(df13)}$	20%=0.3507	

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق على الجدول: تشير قيمة معامل الارتباط (0.3678) كانت موجبة أي أن العلاقة بينهما كانت طردية بمعنى أنه كلما زاد سعر الصرف كلما زاد الحجم الأقصى للبطالة. كما وأن هذه العلاقة كانت ضعيفة جداً في المعنوية وكانت على مستوى 20%. ومن جانب آخر تشير قيمة معامل التحديد (0.135) إلى أن تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 14% فقط من التغيرات في الحد الأقصى للبطالة وهذا يعكس عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين (20%) ويمكن تفسير أن زيادة سعر الصرف تؤدي إلى أن قطاعاً كبيراً من العمالة يفضل الخروج من العمل إذا ما زادت قيمة نقوده الشرائية ووفت إحتياجاته اليومية.مع ملاحظة العكس في حالة ضعف القدرة الشرائية فإنهم يقبلون على العمل لتعويض هذا العجز.

(9) العلاقة بين تغيرات القيم القصوى لسعر الصرف وما يقابلها من قيم دنيا للبطالة خلال فترة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (8) العلاقة بين تغيرات القيم القصوى لسعر صرف مائة جنيه بالدولار خلال فترة الدراسة. وما يقابلها من قيم دنيا للبطالة كالتالي:

جدول رقم (8)

العلاقة بين التغيرات االقصوى في سعر صرف مائة جنيه بالدولار وأدنى بطالة 2008– 2022

السنة	الحد الأقصى لسعر مائة جنيه	أدنى بطالة
2008	18.9050	8.40
2009	18.3763	9.40
2010	18.4887	8.80
2011	17.2861	11.80
2012	16.6146	12.50
2013	15.7257	13.20
2014	14.4142	12.90
2015	13.2977	12.70
2016	12.9532	12.40
2017	6.3621	11.30
2018	5.6989	8.90
2019	6.2624	7.50
2020	6.4606	7.20
2021	6.4357	7.30
2022	6.3912	7.20
R	0.4717	معنوي عند 10%
R^2	0.223	
$r_{(df13)}$	10%=0.4409	

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق على الجدول: تشير قيمة معامل الارتباط (0.4717) كانت موجبة أي أن العلاقة بينهما كانت طردية بمعنى أنه كلما زاد سعر الصرف كلما زاد الحد الأدنى للبطالة. كما وأن هذه العلاقة كانت ضعيفة جداً في المعنوية وكانت على مستوى 10%. ومن جانب آخر تشير قيمة معامل التحديد (0.223) إلى أن تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 22% فقط من التغيرات في الحد الأدنى للبطالة وهذا يتفق مع تقرير (معهد التخطيط القومي، 2023) ويعكس عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين ويمكن تفسير أن زيادة سعر الصرف تؤدي إلى أن قطاعاً كبيراً من العمالة يفضل الخروج من العمل إذا ما زادت قيمة نقوده الشرائية ووفت إحتياجاته اليومية.مع ملاحظة العكس في حالة ضعف القدرة الشرائية فإنهم يقبلون على العمل لتعويض هذا العجز.

ثانيًا: الفقر متعدد الأبعاد:

قدم (عبد الله وآخرين، 2018؛ الزناتي، وآخرين، 2024) أن الفقر مفهوم معاكس للتنمية البشرية، حيث تتمثل التنمية البشرية في عملية تحسين المعيشة على الأمد الطويل، مع توفير متطلبات الصحة، والتعليم، والحياة بمستوى مقبول من المعيشة مع ضمان حقوق الإنسان؛ لذلك فإن الفقر يعني الحرمان من مقومات التنمية على وجه العموم.

بينما بين (الأسكوا، 2023) أن الفقر يعد أكثر من مجرد ضعف الدخل أو الموارد أو ضمان لمصادر ومقومات حياتية مستدامة، وتعتبر التنمية ضرورية لحياة كريمة يعيشها الفرد، حيث مظاهر الفقر تشمل على (الجوع – وسوء التغذية – قلة فرصة التعليم – قلة الخدمات الأساسية – إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات). ويقيس الفقر متعدد الأبعاد أوجه الحرمان المستمر من الخدمات الأساسية، مثل (تدني الخدمات الصحية – نقص التعليم أو زيادة الأمية – الافتقار لمياه شرب آمنة نظيفة، ويبين (سفاري، وآخرين 2020؛ الزيني، 2022) أن الفقر متعدد الأبعاد يمكن قياسه من خلال قلة المصادر النقدية، غير أن أوجه الحرمان متعددة ومتداخلة.

أ. مفاهيم حول الفقر:

تطور مفهوم الفقر تطورًا تاريخيًا، وهو يختلف اختلافًا شاسعًا من مجتمع لآخر؛ من حيث تعريقاته وأنواعه وأبعاده. حيث يعود هذا الاختلاف لنظرة الباحثين والدارسين لهذه الظاهرة، كما أن تلك التعاريف مكملة لبعضها البعض، فظاهرة الفقر، ظاهرة معقدة، لها أبعاد متعددة سواء اقتصادية، وسياسية واجتماعية وثقافية، وبيئية وغير ذلك. فبين (توات، وآخرين 2020؛ Spulbar, et al, 2022) أن الفقر يعُرف بأنه "الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها معيشة أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة" . ويقدمه (الزيني، 2022) بأنه الحرمان، بحيث لا

يمكن الحصول على الأشياء الأساسية للعيش إلا نادرًا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة".

وتبين الدراسة الحالية أن التعريفات السابقة ركزت على الاحتياجات الأساسية التي تتمثل في الطعام والملبس والسكن، ولم تركز على الاحتياجات المؤثرة على ظاهرة الفقر مثل الدخل، التعليم، الصحة وغيرها.

كما قدم البنك الدولي الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، كذلك قدم (تقرير التنمية العالمي، 1990) بأن الفقر "هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"(ESCWA, 2017). وعرفه (Burchi, et al, 2018) بأنه "عدم القدرة على الحصول على القدرات الأساسية، وقدمه (UNDP, 2024) "بأنه حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في (انخفاض استهلاك الغذاء كمًا ونوعًا، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي، والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والأزمات وغيرهم). وعرفه (الأسكوا، 2022؛ Farhani, et al, 2023) بأنه "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية التي تمثل الحد الأدنى المقبول في مجتمع ما؛ في فترة زمنية محددة. حيث ركز ذلك التعريق على مستوى المعيشة المادي القابل للقياس، والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع على حدة وخلال فترة زمنية محددة، أو أنه يعرف الفقراء على إنهم نسبة من السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار –حسب القوة الشرائية– أي يقل دخلها عن خط الفقر الدولي، حيث يقل الإستهلاك اليومي للشخص الواحد عن 1.25 دولار مقاسا بالأسعار الدولية.

وبين (Alkire, et al, 2023) تعريف المنظمة الدولية لحقوق الانسان بأنه "وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد والإمكانيات والخيارات والأمن وعدم القدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق" ، وبين (الزيني، 2022) تعريف جهاز للتعبئة والإحصاء، بأنه "حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي ينبغي أن يعيشها المرء أو المجتمع فالفقر هنا لا يعني الافتقار لضروريات الرفاهية المادية، بل الحرمان من فرص التعليم والصحة الجيدة والحصول على مستوى معيشي يليق بالفرد والأسرة والمجتمع.

ب. مشكلة الفقر في مصر:

قدم (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2023) أن معدلات الفقر في مصر تراجعت إلى ٢٩.٧٪ ٢٠٢٠ – مؤشرات الفقر من خلال بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك– مقابل ٣٢.٥٪ ٢٠١٨)، كما أن نسبة الفقر المدقع على مستوى الجمهورية تراجعت إلى ٤.٥٪ مقابل ٦.٢٪ ٢٠١٨؛ حيث بلغ مؤشر التنمية المستدامة لمصر ٠.٧٠ فى ٢٠٢٠ ، مما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية المتوسطة، ويضعها في المرتبة ١١٦ من أصل ١٨٩ دولة ومنطقة (معهد التخطيط القومي، 2023).

وانطلاقاً من أهمية الحد من الفقر في المجتمع المصرى وخاصةً القطاع الريفي فيه والعمل على تفعيل مبادئ التنمية المستدامة، تبنت الحكومات المصرية في ٢٠٠٧ مبادرة "الألف قرية الأكثر فقراً" والارتقاء بها اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وعمرانياً من خلال تنفيذ مشروع "الاستهداف الجغرافي للفقر". كما تبذل جهودًا لحماية الفقراء والأسر الأولى بالرعاية بهدف تحسين نوعية حياة المواطنين منها مشروع حياة كريمة، وبرنامج الدعم الغذائي، وبرنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة وبرنامج فرصة" ، ومستورة" للتمويل متناهي الصغر، و"اثنين كفاية" للحد من الزيادة السكانية، وسكن كريم ودعم الإسكان الاجتماعي، وغيرهم.

قدم (الأسكوا، 2023) الغرض الأساسي من وضع دليل للفقر المتعدّد الأبعاد في مصر [(1)] وهو تحديد الصور والأشكال المختلفة للفقر؛ حيث شمل الدليل المقترح على 19 مؤشراً، تغطي 7 أبعاد هي (التعليم، والصحة، والسكن ، والخدمات، والعمل، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي). أنه في عام 2022 طالت آثار الفقر المتعدّد الأبعاد 21 ٪ من سكان مصر. كما يصنّف التقرير الناس بأنها فقراء قدمت النتائج أنهم محرومون في ما لا يقل عن بعدين من الأبعاد المذكورة، أي في حوالي 29 ٪ من المؤشرات المرجحة. وقد قدم التقرير أن أكبر الأبعاد مساهمة في دليل الفقر المتعدد الأبعاد هما: الخدمات والعمل، حيث بلغت 19 ٪، ويأتي من بعدهما السكن والتعليم، بـ 15 ٪. كما أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد أعلى بكثير في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية، وقد كان ذلك بسبب ارتفاع مستويات الحرمان من الخدمات في المناطق الريفية. وقد يساعد الدليل الوطني للفقر المتعدّد

[(1)] وضعت الحكومة المصرية مؤشرات لقياس مختلف أشكال الفقر، استكمالاً لتقديرات القياس النقدي للفقر. واضطلعت وزارة التخطيط بالشراكة مع الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، بوضع أول دليل للفقر المتعدد الأبعاد. ودعمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية (الإسكوا) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (جامعة أكسفورد) هذه العملية وشاركتا في عدة جولات من المناقشات المحلية مع العديد من الجهات الوطنية أصحاب المصلحة.

الأبعاد على تحسين طرق الاستهداف بالمعونة الغذائية والتحويلات النقدية لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة في برامج الحماية الاجتماعية.

الشكل رقم (2) الدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد - مصر 2023

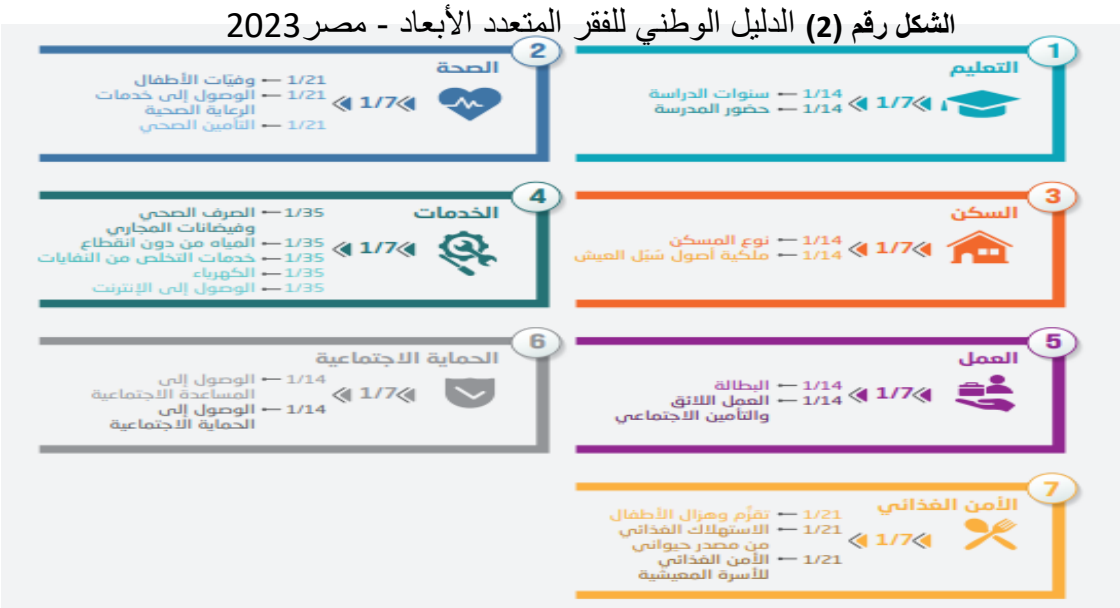

المصدر: تقرير الفقر متعدد الأبعاد، الإسكوا بتعاون مع (وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء/ وزارة التضامن)

ج. خصائص الدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد في مصر(الأسكوا، 2023):

اعتمد الدليل في تصميمه على حساب مختلف أوجه الحرمان التي يواجهها الأفراد في ذات الوقت. ويُعَدُّ الفرد فقيراً فقراً متعدد الأبعاد إذا بينت النتائج أنه محروم في بعدين على الأقل من الأبعاد السبعة بالدليل. وتحسب ولأغراض التجميع، ثلاث قيم أساسية: نسبة الأشخاص المصنفين بأنهم فقراء فقراً متعدد الأبعاد ومتوسط شدة الفقر المتعدّد الأبعاد؛ ودليل الفقر المتعدد الأبعاد، وهو ناتج ضرب النسبتين السابقتين.

ويوضح الشكل رقم (2) السابق أن الدليل يتألف من سبعة أبعاد تقاس بـ 19 مؤشراً. وترجح الأبعاد كافة بالتساوي، كما ترجّح، ضمن البعد الواحد جميع المؤشرات بالتساوي. يتضمن كل من أبعاد التعليم والسكن والعمل والحماية الاجتماعية مؤشرين، ويرجح كل مؤشر في كل بعد بنسبة 14/1 (حوالي 7٪). ويتضمن كل من بعدي الصحة والأمن الغذائي ثلاثة مؤشرات، يرجّح كل منها بنسبة 21/1 (حوالي 5 ٪). أما بعد الخدمات فيشتمل على خمسة مؤشرات يرجح كل منها بنسبة 35/1 (حوالي 3 ٪).

د. الفقر متعدد الأبعاد في مصر(الأسكوا، 2023):

في عام 2022، طال الفقر المتعدد الأبعاد أكثر من خمس سكان مصر، تزيد بالمناطق الريفية عن الحضر. وكانت النتيجة الإجمالية لدليل الفقر المتعدد الأبعاد في مصر هي 0.077 الشكل (3). كما تبين انتشار الفقر وشدته، والتحديات الخاصة. وطبيعة الفقر فيها.

الشكل رقم (3) الدليل الوطني للفقر المتعدد الأبعاد حسب المناطق - مصر2022

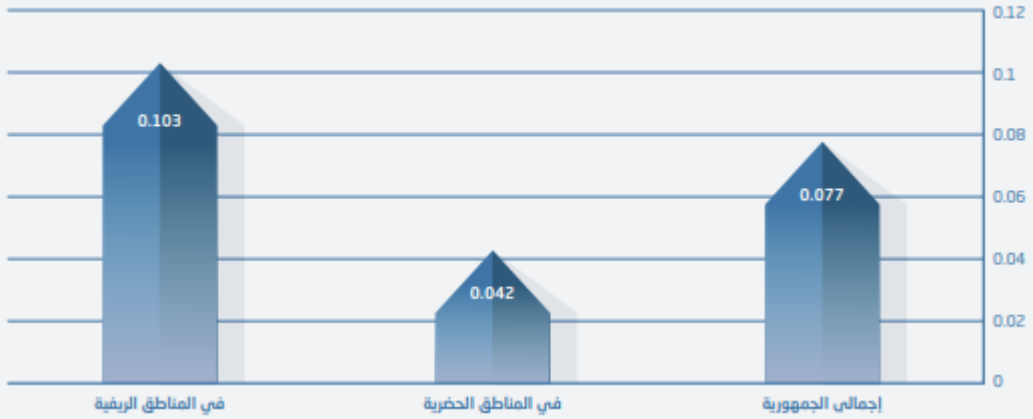

المصدر: تقرير الفقر متعدد الأبعاد، الإسكوا بتعاون مع (وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء/ وزارة

ويبين الشكل رقم (4) أن من كل خمسة أفراد في البلد فقير فقراً متعدد الأبعاد وهو ما يمثل (21٪). ومتوسط شدة الفقر المتعدد الأبعاد هو 37 ٪. وبعبارة أخرى كان الفقراء فقراً متعدّد الأبعاد محرومين في أكثر من ثلث المؤشرات المرجحة. وفي المناطق الريفية بلغت نسبة انتشار الفقر 28٪، وهو أكثر من ضعف ما سُجِّل في المناطق الحضرية 12 ٪.

الشكل رقم (4) انتشار الفقر المتعدد الأبعاد وشدته حسب المناطق - مصر2022

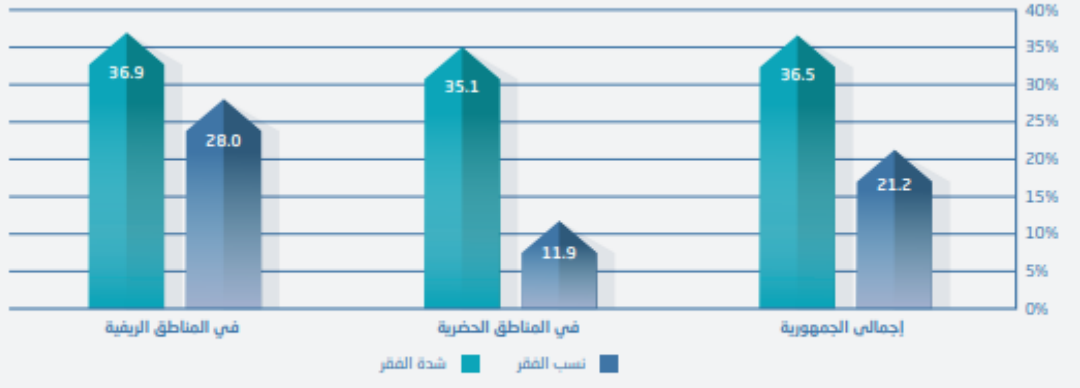

المصدر: تقرير الفقر متعدد الأبعاد، اليونسيف بتعاون مع (وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء/ وزارة

حيث يعاني الفقراء فقراً متعدد الأبعاد في مصر من حوالي 8 ٪ من مجموع أشكال الحرمان المرجّحة التي يحتمل أن يواجهها مجموع السكان. وكانت قيمة الدليل أعلى بكثير من هذا المتوسط في المناطق الريفية، إذ بلغت 0.103، في حين سجلت المناطق الحضرية أقل من نصف نتيجة المناطق الريفية (0.042). كما يتبين أن 19 ٪ من الفقراء فقراً متعدد الأبعاد محرومون على مؤشر "العمل اللائق والتأمين الاجتماعي.

"ويبين الشكل رقم (5) وهذه هي أعلى نسبة مسجلة في جميع المؤشرات الـ 19. تليها 3 مؤشرات كانت فيها معدلات الحرمان حوالي 15 ٪ الوصول إلى الإنترنت، والأمن الغذائي، والصرف الصحي وكذلك سُجلت في 4 مؤشرات أخرى، نسب حرمان تزيد على 10 – 12٪ لسنوات الدراسة ونوع المسكن والوصول إلى المساعدة الاجتماعية، 14 ٪ لخدمات التخلص من النفايات.

الشكل رقم (5) النسب المجزأة لعدد الفقراء – مصر22

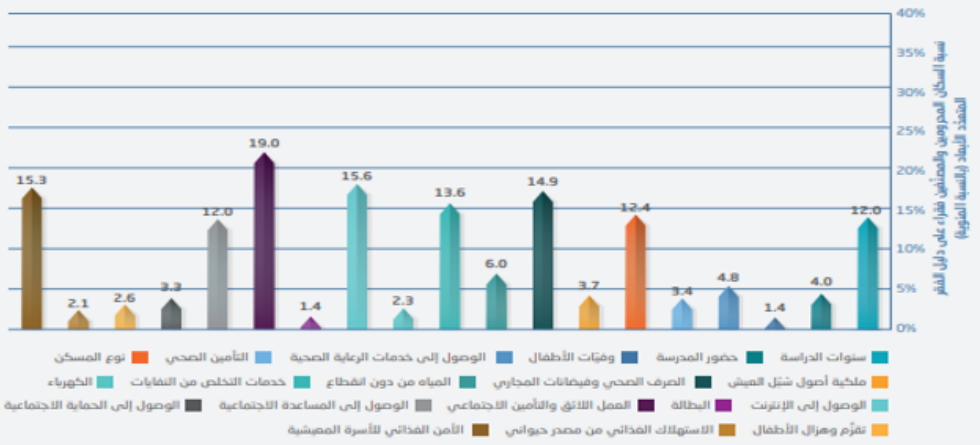

المصدر: تقرير الفقر متعدد الأبعاد، الإسكوا بتعاون مع (وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء/ وزارة التضامن)

كما يبين الشكل رقم (6)، لبعدي الخدمات والعمل المساهمة الأكبر، فكل منهما يساهم بحوالي 20 ٪ من النتيجة الإجمالية لدليل الفقر المتعدد الأبعاد. وهذا يعني أن هذين البعدين يمثلان 40 ٪ من الفقر المتعدد الأبعاد في مصر، على الرغم من أن الوزن الإجمالي لهذين البعدين 7/2 ،فقط أي 29 ٪، وتساهم أبعاد التعليم هو والسكن والحماية الاجتماعية بنسبة تتراوح بين 14 و15 ٪ لكل منها، وهو ما يعادل الأوزان المخصصة لكل بعد من هذه الأبعاد (الشكل (1). أما بعد الصحة، فلا يساهم إلا بنسبة 6 ٪ من النتيجة الإجمالية لدليل الفقر المتعدد الأبعاد، في حين يساهم الأمن الغذائي بنحو 12 ٪.

الشكل رقم (6) مساهمة الأبعاد في الفقرمتعدد الأبعاد - مصر2022

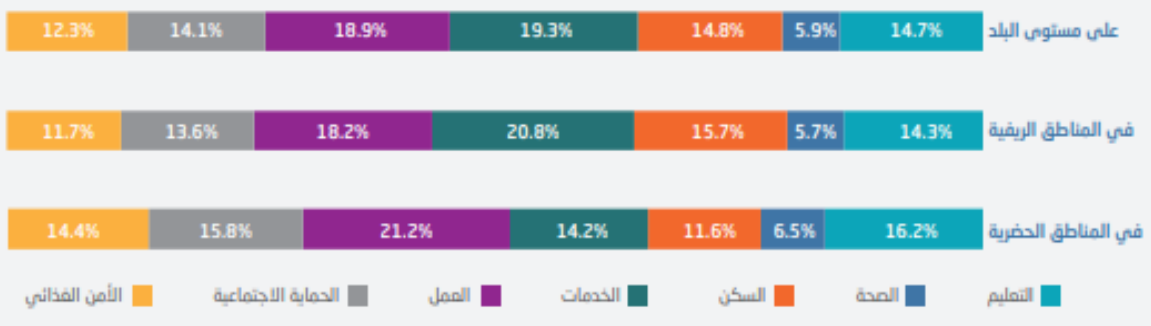

المصدر: تقرير الفقر متعدد الأبعاد، الإسكوا بتعاون مع (وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء/ وزارة التضامن)

سببت تباينات بعد العمل بمساهمة كبيرة في الفقر المتعدّد الأبعاد في المناطق الحضرية 21٪، ومساهمته أقل بعض الشيء في المناطق الريفية. أما الخدمات، فيساهم بنسبة 20 ٪ في المناطق الريفية، ولكن لا تزيد مساهمته على 14 ٪ في المناطق الحضرية. على الرغم من عدم إمكانية إجراء مقارنة التغيرات في دليل الفقر متعدد الأبعاد بين 2018 –2022، سُجل انخفاض ملحوظ في معدلات الحرمان غير المجتزأة على بعض المؤشرات. على سبيل المثال انخفضت معدلات الحرمان من الوصول إلى الإنترنت من 70.7 ٪ إلى 45.1 ٪، أي بفارق 25.6 نقطة مئوية ، ومن حيث نوع المسكن من 24.5 ٪ إلى 18.7 ٪، أي بفارق 5.8 نقاط مئوية. كما تراجعت معدلات الحرمان في الصرف الصحي وفيضانات المجاري 49.6 ٪ إلى 44.8 ٪، أي بفارق 4.8 نقطة مئوية، ومن حيث توفر المياه من دون انقطاع من 19.1 ٪ إلى 14.9 ٪، بفارق 4.2 نقطة مئوية. كذلك، شهدت معدلات الحرمان في سنوات الدراسة انخفاضاً من 26.9 ٪ إلى 23.2 ٪، بفارق 3.7 نقطة مئوية، في حين كان الانخفاض في معدلات حضور المدرسة أقل، بمقدار 2.9 نقطة مئوية. بالإضافة إلى ذلك، انخفض الحرمان من الحماية الاجتماعية من 11.5 ٪ إلى 10.8 ٪.

هـ. العلاقة بين تغيرات القيم القصوى لسعر الصرف وما يقابلها من قيم الفقر متعدد الأبعاد خلال فترة الدراسة سنوات مختارة:

يوضح الحدول رقم (9) العلاقة بين تغيرات القيم القصوى لسعر الصرف الفترة 2008-2022، وما يقابلها من قيم الفقر متعدد الأبعاد (سنوات مختارة) كالتالي:

جدول رقم (9)

العلاقة بين التغيرات االقصوى في سعر صرف مائة جنيه بالدولار والفقر متعدد الأبعاد الفترة 2008- 2022

السنة	الحد الأقصى لسعر مائة جنيه	نسبة الفقر متعدد الأبعاد
2008	18.9050	5.9
2009	18.3763	6.1
2010	18.4887	4.8
2011	17.2861	4.6
2012	16.6146	4.2
2013	15.7257	4.4
2014	14.4142	4.8
2015	13.2977	5.4
2016	12.9532	5.7
2017	6.3621	5.9
2018	5.6989	6.2
2019	6.2624	4.9
2020	6.4606	4.4
2021	6.4357	غير متاح
2022	6.3912	غير متاح
R	0.4831	معنوي عند 1%
R2	0.562	
r(df13)	1%=0..6411	

المصدر: من إعداد الباحث ـ بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة الاحصاء بحث الدخل والإنفاق ـ سنوات متعددة

التعليق على الجدول: تشير قيمة معامل الارتباط (0.4831) كانت موجبة أي أن العلاقة بينهما كانت طردية بمعنى أنه كلما زاد سعر الصرف كلما زاد معدل الفقر متعدد الأبعاد (المدقع) والعكس صحيح. كما وأن هذه العلاقة كانت عالية المعنوية على مستوى 1%. ومن جانب آخر تشير قيمة معامل التحديد (0.562) إلى أن تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 56% من التغيرات في الحد الأقصى للفقر المتعدد الأبعاد، وهذا يعكس طبيعة أثر تغيرات سعر الصرف على نسبة الفقر في مصر، لما له من أثر على القوة الشرائية للعملة وبالطبع ينعكس ذلك على أمن المواطن الذي يخشى عدم قدرة دخله على شراء السلع والخدمات الضرورية لحياته اليومية. ويتمشى هذا مع ما أضافت (هجيرة وآخرين، 2012). من أن سعر الصرف الاسمي عرضة

للتغير اليومي وأن هذه التغيرات قد تسمى تدهورا أو تحسنا. والتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية. ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه (النقيب، 2021) من أن سعر صرف العملة له مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي، لما لسعر الصرف من آثار خطيرة على ميزان المدفوعات بصفة عامة، والميزان التجاري بصفة خاصة. حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى عزوف المستهلكين المحليين عن شراء السلع الأجنبية، مما يؤدي لزيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية، ويؤدي ذلك لارتفاع في حجم الصادرات وتقليل الواردات وهذا يؤدي إلي تحسين العجز في الميزان التجاري.

و. تحليل معدلات فقر الدخل في مصر:

تقدم الدراسة الحالية أن النظم الاقتصادية المعلن عنها أو الزيادة المعلنة في معدلات النمو ولم تؤثر بشكل إيجابي على تقليل معدلات الفقر في مصر خلال فترة الدراسة الحالية، ويدعم ذلك ما قدمته دراسة (المغازي وآخرين، 2020) حيث بينت أنه من أواخر التسعينيات حتى منتصف العقد الأول من القرن الحالي لم تؤدي جهود التنمية أو زيادة معدلات النمو حين ترتفع – المعلن عنها – إلى تقليل معدلات الفقر في مصر. حيث كان في 1990 (خط الفقر القومي) بنسبة 24.18% من السكان، وظل هذا المؤشر في تحسن ليصل في 1995 إلى نسبة 19.41%، وكان في 2000 أفضل؛ حيث سجل مؤشر خط الفقر القومي نسبة 16.74% من السكان.

إلا أن تلك المعدلات شهدت تراجعًا ملحوظًا في مؤشر الفقر القومي، حيث ارتفع معدل الفقر إلى 19.56% في 2005، وبذلك تتقارب نسب الفقر – عند المقارنة – بين نسب الفقر في الفترة 1995–2005، أي أنه بعد عشر سنوات لم تؤدي جهود التنمية أو زيادة معدلات النمو الاقتصادي– المعلنة– إلى تقليل نسبة الفقر. وتحلل دراسة (المغازي وآخرين، 2020) ذلك الأمر أن هذا التراجع يأتي نتيجة طبيعية للسياسات الاقتصادية المطبقة من خصخصة وتراجع لدور الدولة، واتجاه الاقتصاد المصري نحو (الريع) على حساب المساهمة بالقطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي. وثمة إضافة أخرى؛ هي أن الحديث عن تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة 1995–2005، مثل وجود فائض بميزان المدفوعات أو زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أو زيادة معدلات النمو، لم يؤد إلى تحسن في معدلات الفقر بل زادت من حدتها، وهو ما يعني وجود خلل في توزيع الثروة، على الرغم من تحسن بعض المؤشرات الكلية. إضافة إلى ما تقدم فإن بيانات الفترة 2011 تشير لارتفاع النسبة على مؤشر خط الفقر القومي لتصل إلى 25.2%، بعد أن كانت 21.6% في فترة 2009.

ز. تحليل معدلات الفقر متعدد الأبعاد في مصر:

أظهر المسوحات التي أجريت عام 2011 وجود نحو 8.5 ملايين نسمة من سكان مصر تحت خط الفقر المتعدد الأبعاد، والتي تحركت من عام 2009 من 7.14 ملايين نسمة. كما أشارت بيانات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد التفصيلية إلى وجود نسب مختلفة في الحرمان في جانب الفقراء ممثلة في الجدول رقم (9) التالي:

الجدول رقم (9)

نسب القصور في أبعاد الفقر متعدد الأبعاد

نوع القصور في أبعاد الفقر متعدد الأبعاد	نسبة السكان ٪
سوء التغذية	30.1
الحرمان من الرعاية الصحية	29.7
الحرمان من الممتلكات ووسائل المواصلات	9.4
الحرمان من خدمات الصرف الصحي	7.8
الحرمان من الانتظام في التعليم	7
مياهالشرب النظيفة	5

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2011.

10- نتائج الدراسة:

جاء في نتائج تحليل الدراسة الحالية الآتي:

- **أن لانخفاض سعر صرف العملة المحلية أثار انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وهذا ما يحدث عادة في الدول النامية على الصعيد الدولي يتفق ودراسات (جاد وآخرين، 2018؛ Chukwuka, et al, 2024).**
- **أن تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 72% من التغيرات في الحد الأقصى للتضخم مسئول عن 61% من التغيرات في الحد الأدنى خلال فترة الدراسة – في تسعير المستهلك – وهذا يعكس طبيعة الأثر الخطير لتغيرات سعر الصرف على مخاوف المواطنين من تذبذبات سعر الصرف، والتأثير على القوة الشرائية للعملة، كما أن سعر صرف العملة له آثار خطيرة على ميزان المدفوعات بصفة عامة، والميزان التجاري بصفة خاصة. حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى عزوف المستهلكين المحليين عن شراء السلع الأجنبية، وارتفاع حجم الصادرات وتقليل الواردات وهذا يؤدي إلي**

تحسين العجز في الميزان التجاري يتفق ودراسات (Elshahawany, et al, 2022 ؛ راهي، 2024؛ جاد وآخرين، 2018).

- أن تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 49% من التغيرات في سعر الفائدة على القروض وهذا يحفز النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى زيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية. ما قد يؤدي إلى قيام الدولة برفع الأسعار بوجه عام يتفق ودراسات (هجيرة وآخرين، 2012؛ النقيب، 2021).
- إلى أن تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 59% من التغيرات في التضخم مما قد يؤدي إلي تحسين العجز في الميزان التجاري، و لكن ليس هذا هو ما يحدث دائماً فهناك مؤثرات أخربيتفق ودراسات (النحال، 2016؛ البنا، 2024).
- تغيرات سعر الصرف كانت مسئولة عن 14% من التغيرات في الحد الأقصى للبطالة ،22% من التغيرات في الحد الأدنى للبطالة؛ وهذا يعكس عدم وجود علاقة بين هذين المتغيرين (20%) ويمكن تفسير أن زيادة سعر الصرف تؤدي إلى أن قطاعاً كبيراً من العمالة يفضل الخروج من العمل إذا ما زادت قيمة نقوده الشرائية ووفت إحتياجاته اليومية. مع ملاحظة العكس في حالة ضعف القدرة الشرائية فإنهم يقبلون على العمل لتعويض هذا العجز، يتفق ودراسات (النحال، 2016؛ طلحة، 2022؛ دحدوح وآخرين، 2024).
- أن فاعلية سياسات تحرير سعر الصرف الأجنبي في تحسين معدل النمو الاقتصادي، لم تتم بالشكل المستهدف، مما يشير إلى ضرورة توافر شروط أخرى، وضرورة التحول من مرحلة الاستقرار المالى والخارجي، إلى مرحلة النمو، من خلال سياسات أخرى، ومدخلات أكثر أهمية، كالاستثمار في البشر، والتقدم التقني، وتحفير الاستثمار المالي والخارجي بإصلاحات في بنية الاقتصاد الوطني يتفق ودراسات Elshahawany, et al, (2022 ؛ البنا، 2024).
- وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل نمو الاقتصاد المصري في الأجل القصير والمتوسط والطويل. مما يستوجب على صانعي السياسات إعادة النظر في سياسة أسعار الصرف، كما يجب معالجة العجز في ميزان المدفوعات بسياسات لا تعتمد بدرجة كبيرة على تخفيض قيمة العملة المحلية، ولا بد من تكامل السياسات الاقتصدية مع السياسات النقدية، يتفق ودراسات(دحدوح وآخرين، 2024؛ البنا، 2024).

- عدم نجاح تطبيق سياسة سعر الصرف المرن من السلطات النقدية بمصر، في تحقيق زيادات كافية في الصادرات السلعية والخدمية، ومن ثم عدم تسريع معدلات النمو الاقتصادي. كما أن تخفيض قيمة العملة خلال فترات المتعاقبة أدى لعدم التأثير الإيجابي على معدل نمو الناتج، فلم يكن من الحكمة تعويم نظام سعر الصرف بتلك الصورة.
- تؤكد الدراسة على العلاقة العكسية بين سعر الصرف الدولار مقابل الجنية المصري وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي الى تخفيض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر على الأقل في المدى القصير ويتفق ودراسة (النحال، 2016).
- تبين أن معدلات الفقر في مصر تراجعت إلى ٢٩.٧٪ ٢٠٢٠ – مؤشرات الفقر من خلال بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك– مقابل ٣٢.٥٪ ٢٠١٨، كما أن نسبة الفقر المدقع تراجعت إلى ٤.٥٪ مقابل ٦.٢٪ ٢٠١٨؛ حيث بلغ مؤشر التنمية المستدامة لمصر ٠.٧٠ فى ٢٠٢٠، يتفق ودراسات (المغازي وآخرين، 2020؛ دحدوح وآخرين، 2024).
- قدم (الأسكوا، 2023) الغرض الأساسي من وضع دليل للفقر المتعدّد الأبعاد في مصر وهو تحديد الصور والأشكال المختلفة للفقر؛ حيث شمل الدليل المقترح على 19 مؤشراً، تغطي 7 أبعاد هي (التعليم، والصحة، والسكن ، والخدمات، والعمل، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي). أنه في عام 2022 طالت آثار الفقر المتعدّد الأبعاد 21 ٪ من سكان مصر. كما يصنّف التقرير الناس بأنها فقراء قدمت النتائج أنهم محرومون في ما لا يقل عن بعدين من الأبعاد المذكورة، أي في حوالي 29 ٪ من المؤشرات المرجحة. وقد قدم التقرير أن أكبر الأبعاد مساهمة في دليل الفقر المتعدد الأبعاد هما: الخدمات والعمل، حيث بلغت 19 ٪، ويأتي من بعدهما السكن والتعليم، بـ 15 ٪. كما أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد أعلى بكثير في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية، وقد كان ذلك بسبب ارتفاع مستويات الحرمان من الخدمات في المناطق الريفية. وقد يساعد الدليل الوطني للفقر المتعدّد الأبعاد على تحسين طرق الاستهداف بالمعونة الغذائية والتحويلات النقدية لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة في برامج الحماية الاجتماعية يتفق ودراسات (عبد الله وآخرين، 2018؛ مصطفي، 2020؛ توات وآخرين، 2020؛ الزناتي وآخرين، 2024).

11- التوصيات:

- التنسيق بين جهات متخذة القرار للسياسة النقدية للدولة (البنك المركزي) وجهات متخذة القرار بتنفيذ السياسة المالية.
- لابد من التدرج في تنفيذ قرارات السياسات النقدية حتى لا تؤثر علي جذب المستثمرين الأجانب للدولة عدم اتخاذ جهات متخذة القرار للسياسة النقدية باتخاذ قرارات بشكل مفاجئ، مع مواكبة التطورات والمستجدات في السياسات النقدية للدولة ومراعاة الازمات العالمية والمحلية يتفق ودراسات(دحدوح وآخرين، 2024؛ البنا، 2024).
- زيادة الصادرات في كافة المجالات المتاحة وعدم التركيز على مجالات معينة في التصدير، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية.
- زيادة استيراد التكنولوجيا الحديثة مما يساعد على زيادة الانتاجية والحد من الاستيراد الخارجي وزيادة الانتاج المحلي.
- أولوية تقديم الدعم المادي والعيني للفئات الأكثر احتياجاً، من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتقليل البطالة.
- تقليل تأثيرات التضخم على الفئات ذات الدخل المحدود من خلال تطوير السياسات النقدية.
- تخفض استهلاك السلع الترفيهية للتقيل من الطلب على العملات الاجنبية، مع تفعيل دور جهاز حماية المستهلك لتوجيه وإرشاد المستهلكين نحو الاسعار العادلة، وتحفيزهم لمقاطعة المنتجات غير الضرورية وتفعيل العقوبات على المخالفين من المنتجين والتجار، يتفق ودراسة (توات وآخرين، 2020).
- تفعيل الدور المجتمعي للمنظمات غير الحكومية فى تدريب وتأهيل الفئات الأكثر احتياجًا لسوق العمل يتفق ودراسة (عبد الله وآخرين، 2018).

12- قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

البربري، هند مرسى محمد (2021) سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر، جامعة بني سويف: مجلة السياسة والاقتصاد، مج (10)، ع (9)، 1-37.

البنا، إسلام محمد (2024) أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر في ضوء نظم الصرف المطبقة الفترة 1991 – 2019، المجلة العربية للإدارة، مج (44)، ع (2)، 3-22.

الأسكوا (2022)، تقرير عن "فيروس كورونا والتخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية" متوفر بموقع"https://www.unescwa.org/ar/news "تاريخ زيارة الموقع" 4 أكتوبر 2022.

الأسكوا(2023) الفقر المتعدد الأبعاد في مصر- تحليل معمق "متوفر بموقع" -multidimensional poverty-egypt-policy-brief-arabic.pdf "تاريخ الاسترجاع" 19 ديسمبر 2024.

الزناتي، نادية على الزناتي؛ مسعود، مصباح بركة؛ سعيد، علي محمد (2024) تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الفقر والتعرف على الاثار الإجتماعية الناتجة عنه (تم اجراء الدراسة على عينة من مدينة طرابلس بدولة ليبيا)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مج(34) ع(2)، 631-619.

الزيني، ليلى وحيد الدين (2022) الفقر متعدد الأبعاد دراسة حالة - الوحدة المحلية بالنزلة/ الفيوم، جامعة عين شمس: مجلة البحث العلمي في الأداب، مج(23) ع(8)، 245-313.

المغازي، آمال محمد؛ قمره، سحر عبد المنعم السيد؛ جميلة، أمل أحمد فؤاد؛ حسن، غادة صالح (2020) دراسة اقتصادية تحليلية للفقر في ريف مصر (دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية)، وحدة بحوث الاقتصاد الزراعي بالإسكندرية، متوفر بموقع" http://www. arc.sci.eg/NARIMS_upload/NARIMSdocs//445055/AERI%209-2-5-1-3.pdf "تاريخ الاسترجاع" 27 أكتوبر 2023.

النحال، محمد ياسر زيدان (2016) أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية. فلسطين، قطاع غزة: رسالة ماجستير غيرمنشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة.

النقيب، أنور (2021) تأثير سعر الفائدة على سعر صرف الجنيه المصري، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مج (23) ع (2)، 75-115.

توات، عثمان؛ مسرحد بلال (2020) تحليل الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والإدارة الجزائرية مج (14) ع (2)، 634-656.

جاد، مريم يحي؛ مندور، أحمد؛ جبريل، ماجدة (2018) دراسة وتحليل أثر سعر الصرف على التنمية المستدامة وانعكاس هذا الأثر على حجم البطالة في مصر، جامعة عين شمس: معهد الدراسات والبحوث البيئية، مجلة العلوم البيئية، مج (44)، ج (2)، 513- 537.

حاج موسى، سهيلة (2011) تحليل دور الحوكمة في تعبئة وتسيير احتياطيات الصرف لتمويل التنمية المستدامة في الجزائر – تحليل الفترة: 1995-2010، الجزائر: جامعة المسيلة-محمد بوضياف، رسالة دكتوراه غير منشورة.

دحدوح، سليم على؛ قاسم، علا جمال (2024) أثر تحرير سعر الصرف على معدلات التضخم والبطالة بجمهورية مصر العربية الفترة من 2013-2022، الجمعية العلمية للدراسات والبحوث التطبيقية، مجلة العلوم التجارية والبيئية، مج(٣)، ع(٢)، 417-436.

راهي، قاسم زويد (2024) دور أنظمة سعر الصرف في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري 1990-2019، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، ع (16) ، 579-606.

سفاري، أسماء؛ مطلاوى، إيمان (2020) دراسة تحليلية لواقع الفقر متعدد الأبعاد في الجزائر، المركز الجامعي عبدالحفيظ بو الصوف ميلة – معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مج (4) ع (1)، 249-267.

طلحة، الوليد أحمد (2022) سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية والتطبيق، إصدارات صندوق النقد العربي . دراسات اقتصادية، ع (99). "متوفر بموقع" https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/syasat-thryr-sr-alsrf-fy-aldwl-alrbyt-byn-alnzryt-walttbyq"تاريخ الاسترجاع" 22 أكتوبر 2024.

عبد الله، أمينة عزالدين؛ عبد المولي، سميه أحمد؛ محمود، محمد سمير(2018) تقدير العلاقة بين الفقر متعدد الأبعاد للنمو الاقتصادي في الدول النامية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج (32) ع (1)، 163-196.

مصطفي، إيمان محمد عبد اللطيف (2020) العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية الفترة (2017. 2018) / (1999. 2000)، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مج(50)، ع(3)، 503-546.

معهد التخطيط القومي (2023) تقرير حالة التنمية في مصر-2023، "متوفر بموقع" https://www.inp.edu.eg/wp-content/uploads/2024/08-2022.pdf "تاريخ الاسترجاع" 22 نوفمبر 2024.

هجيرة، عبد الجليل؛ مليكي، سمير بهاء الدين (2012) أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر). الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان123–137 "متوفر بموقع"https://mecas.univtlemcen.dz/assets/uploads/Archives/mecas%20n%C2%B0%2008%20d%C3%A9cembre%202012/article16.pdf "تاريخ الاسترجاع" 22 نوفمبر 2024.

المراجع باللغة الانجليزية:

Alkire, Sabina; Nogales, Ricardo; Quinn, Natalie Naïri; Suppa, Nicolai (3023) On track or not? Projecting the global Multidimensional Poverty Index, Journal of Development Economics, 165, (Available at) https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2023.103150, (Accessed) 19 March, 2023.

Burchi, Francesco; Nicole, Rippin; Claudio, Montenegro (2018) From Income Poverty to Multidimensional Poverty—an International Comparison. IPC-IG Working Paper 174. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth,(Available at) https://ipcig.org/pub/arab/OP400AR_From_income_poverty_ to_multidimensional_poverty.pdf, (Accessed) 25 October, 2024.

Chukwuka, Ernest Jebolise; Uduh, Dominic Marior (2024) Monetary Policy and Exchange Rate Stability in Nigeria: A Poverty Reduction Approach for Entrepreneurial Success, International Journal of Economics and Financial Management, ,9(7), 112-125.

Elshahawany, Dina Nabil; Ward, Basma Elsayed Selim (2022) The Impact of Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Egypt, Zagazig University: Journal of Business Research, 44 (3), 70-97.

ESCWA (2017) Arab Report on Multidimensional Poverty, United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.

Farhani, Ramzi; Aloui, Amal; Mohsin, Khaleel (2023) Asymmetric effect of real exchange rate changes on poverty: The role of remittances and the informal sector, (Available at) https://doi.org/10.1080/23311886.2023. 2198782, (Accessed) 2 March, 2024.

Maehle, Nils; Teferra, Haimanot; Khachatryan, Armine (2013) Exchange Rate Liberalization in Selected Sub-Saharan African Countries: Successes, Failures, and Lessons, (Available at) https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp1332.pdf, (Accessed)22 October, 2024.

UNDP (United Nations Development Programme). (2024), 2024 Global Multidimensional Poverty Index (MPI): Poverty amid conflict. New York, (Available at) https://hdr.undp.org/content/2024-global-multidimen sional-poverty-index-mpi#/indicies/MPI, (Accessed) October 10, 202.

Spulbar, Cristi.; Anghel, Lucian. Claudiu.; Birau, Ramona.; Ermis, Simona. Ioana.; Treapăt, Laurent, iu-Mihai.; Mitroi, Adrian.T. (2022) Digitalization as a Factor in Reducing Poverty and Its Implications in the Context of the COVID-19 Pandemic, (Available at) file:///C:/Users/my/Downlo ads/sustainability-14-10667-v2.pdf (Accessed) 22 October, 2024.